جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية التجارة
FACULTY OF COMMERCE
مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الثالث – سبتمبر2022 – المجلد السادس

التقارير المتكاملة وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصري "دراسة نظرية"

أ/ أميمة عبدالناصر محمد مصطفى
معيد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة _ جامعة جنوب الوادي

ملخص البحث

تمثل التقارير المتكاملة إفصاح عن رؤية ورسالة وإستراتيجية الشركة نحو تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية، فهى تربط بين الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي والاقتصادي، وتعمل كحلقة وصل وتواصل ين أصحاب المصالح لتقييم مقدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها.

وتهدف الدراسة الحالية إلى تحديد مدى مساهمة المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية المصري.

ومن خلال الإستقراء والتحليل للدراسات ذات الصلة توصلت الدراسة إلى أن المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة من الممكن أن يُسهم في تدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين وتحسين مستويات جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأيضاً تحقيق أفضل توازن بين هذه الخصائص؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية في السوق.

الكلمات المفتاحية: عدم تماثل المعلومات، التقارير المتكاملة، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين، خلق القيمة.

E.mail: Omaima.abdelnaser@com.svu.edu.eg

Integrated Reporting and Reduction the Level of Information Asymmetry in the Egyptian Stock Market

Abstract

The integrated reports represent the company's vision, mission and strategy towards achieving its future objectives. It connects environmental, social, legal and economic performance and acts as a tool for link and contact between stakeholders to assess the company's ability to create and maintain value.

The current study aims mainly to determine the extent to which the informational content of integrated reports contributes to reducing the asymmetry of accounting information in the Egyptian stock market.

And through induction and analysis of relevant studies, the study concluded that the informational; content of integrated reports can contribute to reducing the information gap between investors and improving the levels of all qualitative characteristics of accounting information, and achieving a better balance between these characteristics, which in turn leads to reducing the asymmetry of accounting information in the market.

Key words: nformation Asymmetry, Integrated Reports, Information Gap between Investors, Qualitative Characteristics of Accounting Information, Value Creation.

1- الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

تُعد المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون عند إتخاذ قراراتهم، ولا شك أنه من الصعوبة بمكان تحديد طبيعة ونوع المعلومات التى يحتاجها كل مستثمر عند إتخاذ قراراته المختلفة فى سوق الأوراق المالية، إلا أنه بصفة عامة يمكن القول أن الطلب على المعلومات المحاسبية يعتبر مؤشر لتفضيلات المستثمرين وقراراتهم وموقفهم بالنسبة لعامل المخاطرة وتوقعاتهم لحجم التدفق النقدي سواء من الأرباح الموزعة أو من ناتج بيع ما يمتلكونه من أوراق مالية (عيسى، 2010، ص ص8- 9).

وفى ضوء ما تتسم به الشركات التى تتداول أسهمها فى بورصة الأوراق المالية من إنفصال الملكية عن الإدارة وسيادة فرضية أساسية لنظرية الوكالة وهى تعارض المصالح بين المتعاملين فى أسواق الأوراق المالية (الجارحي، 2013، ص3)، تنشأ ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية Information Asymmetry بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (المستثمرين) أو بين الأطراف الخارجية فيما بينهم لاختلاف فرص مقدرة كل منهم على الحصول على المعلومات، بالإضافة لاختلاف مقدرة كل منهم على التحكم في توصيل المعلومات لبعض الأطراف دون غيرها (خليفة، 2012، ص53؛ سامى، 2016، ص264).

ويؤدى عدم التماثل فى المعلومات إلى الكثير من الآثار السلبية على المتعاملين فى البورصة المصرية حيث يقود هؤلاء المتعاملين الذين لم تصل إليهم المعلومات إلى اللجوء إلى كثير من المحللين الماليين والسماسرة بغرض إجراء التحليلات اللازمة ويؤدى ذلك إلى إرتفاع تكلفة المعلومات ومن ثم الإنسحاب من سوق الأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى تخفيض المتعاملين لتعاملاتهم أو إنسحابهم نهائيًا من السوق مما يؤدي إلى إنخفاض حجم التداول بما يترك تأثيراً على السيولة، بل أن هذا التأثير يمتد إلى إرتفاع تكلفة رأس المال ومن ثم إنخفاض العائد مما ينعكس في النهاية على عدم الثقة في أسواق الأوراق المالية وتقلبات ملحوظة في أسعار الأسهم (السيد، 2005، ص15) .

وللتغلب على مشاكل ومخاطر ظاهرة عدم تماثل المعلومات أظهرت العديد من الدراسات عدد من العوامل التي تحد من تلك الظاهرة والتي من أهمها التوسع في الإفصاح المحاسبي من

خلال زيادة كمية وجودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية بشكلها الحالي لأن هذه المعلومات أصبحت غير كافية لدعم إتخاذ القرارات (عبد النبي، 2012، ص16)، الأمر الذى دفع للإهتمام بمبادرات الإفصاح عن المسئوليات البيئية والاجتماعية للشركات على المستويين الأكاديمي والمهني، وذلك لتوفير المحتوى المعلوماتي البيئي والاجتماعي لاحتياجات أصحاب المصالح، والعمل على تعديل وتطوير النموذج التقليدي للتقارير المالية لتعكس كلًا من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لمستخدميها، ويشمل الجانب الوصفي والكمي لتلك المعلومات، وذلك لقياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وبالتالى تقييم قدرتها على تحقيق الإستدامة (أحمد، 2015، ص1).

وترتب على تلك المبادرات، تقديم مقترحات للإفصاح المالي وغير المالي يشمل الأبعاد: (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والحوكمية، والأخلاقية والمخاطر) من خلال مدخل جديد للإفصاح أطلق عليه " التقارير المتكاملة " Integrated Reports، كذلك شُكَل في 2 أغسطس عام 2010 اللجنة الدولية للتقارير المتكاملة[1] International Integrated Reporting Council (IIRC) بمشاركة هيئات محاسبية عالمية مثل: (IFAC – FASB – IASB)[2]، ويهدف هذا المجلس إلى بناء إطار مقبول قبولاً عالمياً لإعداد تقارير متكاملة يجمع بين النواحي المالية وغير المالية فى شكل واضح ومحدد وقابل للمقارنة يهدف إلي مساعدة أصحاب المصالح على اتخاذ القرارات السليمة (Needles et al., 2016, P.43 ، شرف1، 2015، ص 134).

وفيما يتعلق بالاهتمام بالتقارير غير المالية بجمهورية مصر العربية فقد قام مركز المديرين المصري3 والذي يتبع الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع البورصة المصرية ومؤسسة ستاندرد آند بورز (S&P) بإعداد مؤشر للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات بمصر فى عام 2010 ويطلق عليه المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

---

[1] تم تغيير اسم اللجنة في عام 2012 ليصبح المجلس الدولي للتقرير المتكامل

[2] IFAC: International Federation of Accountants.الاتحاد الدولي للمحاسبين

FASB: Financial Accounting Standards Board.مجلس معايير المحاسبة الأمريكي

IASB: International Accounting Standard Board. مجلس معايير المحاسبة الدولي

[3] تم إنشاء مركز المديرين المصري في عام 2003 تابعاً لوزارة الصناعة والتجارة. ويعد أول مركز يقوم بالترويج لمبادئ حوكمة الشركات، بهدف نشر وتحسين ممارسات الحوكمة في الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة، ويعمل حالياً تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية http://www.eiod.org/Whoweare_AR.Aspx .

2-1 الدراسات السابقة

1-2-1 دراسات باللغة العربية

- دراسة(عرفة و مليجي، 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بين جودة التقرير المالى والإفصاح عن التنمية المستدامة في بيئة الأعمال السعودية وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات مختلفة وهى "إدارة الربحية، التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات"، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 116 شركة من الشركات غير المالية المسجلة بالبورصة السعودية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- إنخفاض مستوي الإفصاح عن التنمية المستدامة في بيئة الأعمال السعودية.
- توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوية بين الإفصاح المحاسبي عن معلومات التنمية المستدامة ومستوى عدم تماثل المعلومات.
- يتأثر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة ايجابياً بكل من حجم الشركة، معدل العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي، في حين لا يتأثر بكل من درجة ومعدل نمو المبيعات وطبيعة نشاط الشركة.

- دراسة (الشرقاوي، 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية تقارير الإستدامة والتقارير المتكاملة وأفضليتها عند المستثمر وبيان العلاقة بين إصدار الشركة إختيارياً لتقارير الإستدامة أو التقارير المتكاملة وثقة المستثمر بها وجودة المعلومة بالتقارير المالية، وأيضاً تحليل لمزايا وعيوب تقارير الإستدامة أو التقارير المتكاملة على الأداء المالي في الشركات المصدرة وتأثير ذلك على قيمة الشركة لدي المستثمرين، وأجريت هذه الدراسة في البيئة المصرية على عينة مكونة من أفضل 30 شركة من الشركات المقيدة في المؤشر المصري فى عام 2016، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- يميل المحللون الماليون إلى تقارير الإستدامة والتقارير المتكاملة أكثر من التقارير المالية بشكلها الحالي بشكل منفصل حيث يُعانى المحللون الماليون فى أداء عملهم من اختصار البيانات فى القوائم المالية بشكلها مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج والتنبؤ الدقيق، وبالتالى

فهو يكون في احتياج إلى كافة المعلومات عن الشركة ومدى تأثير ذلك على أداء الشركة وبالتالى تقييمهم لها، وهو ما يعطى دلالة على أفضلية التقارير المتكاملة لدى المحلل المالى والمستثمر.

- وجود علاقة داله إحصائيًا بين أهمية التقارير المتكاملة لدى المستثمرين وجودة المعلومة بالتقارير المالية.
- وجود علاقة داله إحصائيًا بين أهمية التقارير المتكاملة لدى المستثمرين والأداء المالى للشركات وقيمتها لدى المستثمر.

- دراسة (هنداوي، 2020)

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- دراسة العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات.
- دراسة العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية وقيمة الشركة.
- دراسة تأثير العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات على قيمة الشركة.

ولقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 50 شركة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية (مع إستبعاد القطاع المالي: قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية)، توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات يُعَزز من شفافية المعلومات ويحد من مستوى المعلومات غير المتماثلة في بيئة الأعمال المصرية، ويُعَزز أيضاً من قيمة الشركة عن طريق الاهتمام بتحسين الوضع الداخلي لها، كما توصلت إلى أن الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات يساعد على تلبية مطالب جميع الأطراف أصحاب المصالح، وهو ما ينعكس على تحقيق رفاهية المجتمع وتعزيز سمعة الشركة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على قيمتها.

-دراسة (الطحاوي، 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة اقتراح وصياغة إطار لتفعيل دور التقارير المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين في البورصة المصرية وذلك من خلال معرفة مدى إمكانية الإستفادة من تطبيق الشركات للتقارير المتكاملة كبديلاً للتقارير المالية التقليدية في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين

بالبورصة المصرية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 174 شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية حتى عام 2020، وتوصلت إلى أن هناك تأثير معنوي إيجابي لدور التقارير المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات المحاسبية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية.

- **دراسة (هندي وآخرون، 2021)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة التقارير المتكاملة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والحد من تناقضات هذه الخصائص وذلك من خلال مناقشة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى التناقض والتفاوت النسبي بين هذه الخصائص، بالإضافة إلى تحليل ماهية التقارير المتكاملة من حيث مفهومها وأهميتها وخصائصها ومحتواها ودورها في الحد من تناقضات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى أن المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة يُسهم في تحسين مستويات جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويحقق توازن أفضل بين هذه الخصائص، كما يُسهم أيضاً بشكل فعال في الحد من تناقضات الخضائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبخاصةً في ظل تعدد فئات أصحاب المصالح في الشركة وتنوع أهدافهم وتعارضها في بعض الأحيان.

1-2-2 دراسات باللغة الأجنبية

- **دراسة (Martinez, 2015)**

هدفت هذه االدراسة إلى تقييم دور التقارير المتكاملة فى تخفيض عدم تماثل المعلومات في جنوب إفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مدى السعر(كأحد مقاييس عدم تماثل المعلومات) والملكية المؤسسية تكون ضعيفة بالنسبة للشركات التى لديها مستوي عالٍ من الاتساق مع إطار إعداد التقارير المتكاملة وبالتالى فالشركات التى تتسق إلى حد كبير مع إطار إعداد التقارير المتكاملة لديها قدر أقل من عدم تماثل المعلومات كما اقترحت أن الشركات التى لديها بيئة معلومات افضل هى التى تُتابع عن قرب مبادئ إعداد التقرير المتكامل(Integrated Reporting IR).

- **دراسة (Ballesteros et al, 2017)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى جدوى تقارير الاستدامة في الحد من عدم تماثل المعلومات في أسبانيا لزيادة الدقة في تنبؤات المحللين الماليين المرتبطة بالأرباح وتخفيض الاختلاف فى تلك التنبؤات. أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من أكبر 2000 شركة من الشركات التى تُفصح عن معلومات الإستدامة في الفترة من عام 2007 – 2014، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يتمثل أهمها فيما يلي:

- أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة وحدها لا يكفي للحد من عدم تماثل المعلومات.
- أنه يمكن تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من خلال تدعيم وتأكيد المعلومات لدور القيمة في إعداد تقارير الاستدامة وضمانها.

- **دراسة (Samet & Jarboui, 2017)**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وكفاءة الإستثمار، مع إختبار دور عدم تماثل المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين هذين المتغيرين، وما إذا كان الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات قد يساعد في الحد من مشاكل الوكالة، مما يقود في نهاية المطاف إلى الحد من مشاكل الإستثمار. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من شركات أوروبية مدرجة في مؤشر Stoxx Europe 600 بين عامي 2009 و2014، حيث تغطي هذه العينة 15 قطاعاً من 17 دولة مع إستبعاد شركات القطاع المالي من العينة نظراً لطبيعته الخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

- الشركات التي تمارس مسئوليتها الاجتماعية بشكل أفضل، وتقوم بالإفصاح عن هذه الممارسات بشكل جيد، يمكنها إتخاذ قرارات الإستثمار بشكل أكثر كفاءة.
- الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات يؤثر على كفاءة الإستثمار بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك لأن الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية لا يؤثر على سياسة الإستثمار فحسب، وإنما يعمل أيضاً على الحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات وخفض تكاليف الوكالة، الأمر الذي يعمل على الحد من إختلالات الأسواق، ويقود نحو تحسين كفاءة قرارات الإستثمار من قبل المشاركين في تلك الأسواق.

- دراسة (Bernardi & Stark, 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيير نظام التقرير فى جنوب إفريقيا على دقة توقعات المحللين الماليين (كأحد مقاييس عدم التماثل فى المعلومات) خلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2012 كطريقة لتقييم توقعات المستخدمين لجدوى إستخدام التقارير المتكاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستويات الإفصاح عن الأنشطة المرتبطة بكل من البيئة، المجتمع والحوكمة لا ترتبط بدرجة كبيرة بدقة توقعات المحللين الماليين قبل إدخال نظام IR (Integrated Reporting) إلا أن تلك المستويات خاصةً مستويات الإفصاح عن البيئة ترتبط بدقة توقعات المحللين الماليين بعد إدخال نظام IR .

- دراسة (Melegy & Alain, 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر جودة الإفصاح عن التقارير المتكاملة على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وقيمة الشركة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقامت الدراسة بالتطبيق على الشركات المدرجة في البورصة المصرية في مؤشر EGX 30 خلال الفترة من 2015 إلى 2018.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أن تبني الشركات لنهج التقارير المتكاملة في مصر لا يزال في مراحله الأولية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود معايير إلزامية أو إرشادات مناسبة لتنظيم الإفصاح المحاسبي لها حتى الآن.
- يؤدي الإفصاح عن جودة التقرير المتكامل إلى زيادة التحفظ المحاسبي وأسعار الأسهم.
- أن الإفصاح عن تقرير متكامل عالي الجودة يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة.

بإستقراء الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:

- إتفقت معظم الدراسات السابقة على ضرورة تخفيض أو الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات لما لها من تأثير على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.
- أن الأداء المالى للشركة لم يعد هو الضامن الوحيد لبقائها فى الأجل الطويل، بل إن قدرتها على الاستمرارية اصبحت مرهونة بتضمين أداءها غير المالى فى آليات صنع القرار والتخطيط الاستراتيجى الخاص بها.

- أن معظم الدراسات السابقة خاصةً الدراسات باللغة الأجنبية أكدت على وجود علاقة بين مقاييس عدم تماثل المعلومات والإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة.
- أن معظم الدراسات السابقة التى تمت في البيئة المصرية توصلت إلى ضرورة قيام الشركات، خاصةً تلك المقيدة بالبورصة، بتطوير فلسفتها وأهدافها نحو السعي لإستدامة أعمالها من خلال تطبيق التقارير المتكاملة حيث الإفصاح عن معلومات الأداء غير المالي المتمثل فى الأبعاد (الاقتصادى والبيئي والاجتماعى والحوكمى والمخاطر).
- أن معظم من الدراسات السابقة التى تمت في البيئة المصرية اهتمت فى جانبها التطبيقى على دور الإفصاح المحاسبى في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بسوق الاوراق المالية، ولم تُولى اهتماماً كبيراً وبشكل مباشر لدور معلومات التقارير المتكاملة في الحد من تلك الظاهرة.

1-3 مشكلة الدراسة

تعتبر ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من الظواهر الأساسية التى تواجه أسواق الأوراق المالية وتؤثر على كفاءة تلك الأسواق فى ظل ما تتسم به الشركات التي تتداول أسهمها داخل هذه الأسواق من انفصال الملكية عن الإدارة، وسيادة فرضية أساسية لنظرية الوكالة وهى تعارض المصالح بين المتعاملين في هذه السوق.

وفي ضوء خطورة تلك الظاهرة النابعة من تأثيرها السلبي علي كفاءة أسواق الأوراق المالية ومع تفاقم المشاكل البيئية والاجتماعية وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية للشركات، أصبحت قرارات المستثمرين فى ظل تلك الأوضاع على درجة عالية من المخاطر، الأمر الذى أصبحت معه القوائم المالية بشكلها الحالي التى تُفصح عن المعلومات المالية غير كافية لسد احتياجات هؤلاء المستثمرين، لذا بدأت الشركات في تبنى إتجاه يتم بموجبه الإفصاح إختيارياً عن معلومات أخري منها ما يتعلق بالمسئوليات البيئية والاجتماعية، وأخرى تتناول آليات الحوكمة وسبل الالتزام بها فضلًا عن ما يتم الإفصاح عنه بشأن التنبؤات والتقديرات المستقبلية.

لذلك ظهرت الحاجة إلى التقارير المتكاملة والتى تعتبر وسيلة مناسبة يمكن من خلالها الجمع بين المعلومات المالية وغير المالية التى تتناول البنود السابقة، ونتيجة عدم تركيز الدراسات السابقة العربية بشكل مباشر على دور معلومات التقارير المتكاملة فى تخفيض عدم تماثل المعلومات؛ لذلك ستركز هذه الدراسة على ذلك الدور ومن ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية:

- ماهية ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وما المخاطر المترتبة على تلك الظاهرة؟
- ما وسائل الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟
- ما طبيعة تقارير الأعمال المتكاملة؟
- ما مدي إمكانية تطبيق التقارير المتكاملة في البيئة المصرية؟
- هل الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة يمكن أن يُسهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية المصري؟

1-4 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسِ للدراسة في تحديد مدى مساهمة معلومات التقارير المتكاملة في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وينبثق من هذا الهدف الرئيسِ الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال تحديد ماهية عدم تماثل المعلومات المحاسبية وكيفية قياسها.
- تحديد الآثار السلبية التى تترتب على عدم تماثل المعلومات المحاسبية ووسائل الحد منها.
- تحليل ماهية التقارير المتكاملة.
- تحديد أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة على عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

1-5 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في الإضافات التي يتوقع أن تقدمها على المستوى الأكاديمي، فعلى الرغم من تزايد الدراسات والأبحاث العلمية المحاسبية العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية والإفصاح عن الأداء غير المالي، إلا أن هذه الدراسة تستمد أهميتها نتيجة قلة الدراسات والأبحات المحاسبية العربية – على حد علم الباحث – والتي تحاول الربط بين التقارير المتكاملة وعدم تماثل المعلومات المحاسبية بشكل مباشر. لذا فإن هذه الدراسة سوف تفتح المجال أمام المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الذي سوف يحظى بإهتمام الباحثين، ومن ثم فإن هذه الدراسة تعتبر إضافة أكاديمية في محاولة لسد النقص في هذا المجال الحيوي.

1-6 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الإستقرائي – كدراسة نظرية تحليلية – من خلال جمع ومراجعة وتحليل مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة، والمطالعة في بعض مواقع الإنترنت، وذلك لإعطاء خلفية نظرية حول موضوع الدراسة.

1-7 خطة الدراسة

فى ضوء أهمية الدراسة ومنهجيتها وتحقيقاً لأهدافها، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- أولاً: الإطار العام للدراسة (وهو ما تم تناوله في السابق).
- ثانياً: الإطار النظري للدراسة.
- ثالثاً: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 طبيعة عدم تماثل المعلومات المحاسبية

تتمثل المعلومات المحاسبية كما هو سائد في الفكر المحاسبي في المعلومات الكمية وغير الكمية الخاصة بالأحداث الاقتصادية والتي يتم التقرير عنها بالقوائم المالية المنشورة أو بالتقارير المالية الإضافية، بهدف تخفيض حالة عدم التأكد المرتبطة بممارسة النشاط الاقتصادي، ولقد تزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية في الآونة الأخيرة لتنوع وتعقد كل من عمليات الشركة والمخاطر التي تواجه الاستثمار بها، وكذلك الحاجة إلى تفعيل دور سوق الأوراق المالية باعتباره المصدر الأساسي لتمويل المشروعات وحاجته إلى التوسع في المعلومات اللازمة لتقييم كافة جوانب الأداء للشركات بهدف تحسين جودة القرار الاستثماري.

وينتج عن إتاحة المعلومات المرتبطة بالشركة لبعض المستثمرين دون البعض الآخر إمكانية ظهور مايُسمى **بظاهرة عدم تماثل المعلومات،** الأمر الذي يخلق حالة من عدم التوازن داخل السوق تجعل صغار المستثمرين الذين ليس لديهم معلومات يلجئون إلى محاولة حماية أنفسهم من الخسارة التي قد تقع عليهم نتيجةً التعامل مع المستثمرين ذوي المعلومات.

ولا تعتبر ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر حديثة العهد بالأسواق المالية فقد صاحبت تلك الظاهرة البدايات الأولى لنشأة هذه الأسواق، بل ربما تكون هى الدافع الأساسِ لحركة التداول وحجم التعاملات المالية بها، لذا يمكن تناول ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية:

2-1-1 مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية

ظهر مفهوم عدم تماثل المعلومات لأول مرة في دراسات التمويل والمحاسبة عقب فوز الاقتصادي الشهير George A. Akerlof بجائزة نوبل عام 1970 عن بحثه الشهير:
"The Market for Lemons: Quality Uncertainty and The Market Mechanism"
والذي قام فيه بتأصيل مفهوم عدم تماثل المعلومات بين البائعين والمشترين في السوق بالتطبيق على سوق السيارات المستعملة (عياد، 2010، ص.86).

وقد أشار (Akerlof, 1970, PP. 489- 490) إلى نوعان من السيارات إحداها جديدة والأخرى مستعملة وكل منها قد تكون ذات جودة مرتفعة أو ذات جودة منخفضة، فالمتعامل في سوق السيارات المستعملة يقوم بشراء السيارة دون أن يكون لديه معلومات كاملة حول ما إذا كانت السيارة التي قام بشرائها بحالة جيدة أم لا، إذ أن تلك المعلومات تتوافر لدى البائع فقط وقد لا تكون متاحة للمشتري، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رغبة البائع في بيع السيارات ذات الجودة المنخفضة بنفس السعر الذي تُباع به السيارات ذات الجودة المرتفعة، لذا فقد تطرد السيارات ذات الجودة المنخفضة السيارات ذات الجودة المرتفعة من السوق بسبب بيعها بنفس السعر مما يدفع البائعين في الأجل الطويل إلى تفضيل بيع السيارات ذات الجودة المنخفضة بدلاً من السيارات ذات الجودة المرتفعة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تماثل المعلومات بين كل من البائع والمشتري حول جودة السيارات.

وبناءً على ماسبق يمكن القول بأن عدم تماثل المعلومات يعني أن كمية ونوعية المعلومات المتوفرة لدى طرف معين حول موضوع معين قد تختلف عن المعلومات المتوفرة لدى الطرف الآخر.

وقد تباينت وجهات النظر المرتبطة بمفهوم عدم تماثل المعلومات، ويمكن تقسيم ذلك إلى إتجاهين وذلك على النحو التالي:

الإتجاه الأول: ويركز على عدم تماثل المعلومات بين الإدارة أو الأطراف الداخلية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى، حيث يتم النظر إلى عدم تماثل المعلومات بأنه حيازة الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات خاصة بالأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة إما بشكل يفوق حيازة الأطراف الخارجية لها مثل حملة الأسهم، والمستثمرين، والدائنين، والمحللين الماليين، وصناع السوق، وإما بشكل يحجب عنهم تلك المعلومات نهائياً، حيث يسعى مديري الشركة إلى تعظيم منافعهم الشخصية بدلاً من سعيهم نحو تعظيم منافع حملة الأسهم وقيمة الشركة Paproki (Stone, 2004, Atauallah, 2014, P.229; P.8)؛ عياد، 2010، ص87؛ برهام، 2014، ص ص88-89.

الإتجاه الثاني: ويركز على عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية بعضها البعض، حيث يشير إلى حيازة بعض المستثمرين معلومات خاصة حول قيمة الشركة على عكس المستثمرين غير المطلعين والذين لديهم القدرة على الوصول للمعلومات العامة فقط، الأمر الذي قد يؤثرعلى قرارتهم الاستثمارية، وينشأ عن هذا الاختلاف في المعلومات تجنب خسارة أو تحقيق ربح في صورة عوائد غير عادية لمجموعة المستثمرين ذوي المعلومات الخاصة على حساب المستثمرين الذين إعتمدوا على المعلومات العامة فقط (Diamond & Verrecchia, 1991, P.1327; Brown et al, 2004, PP.345-346; Chang & Sun,2009, P.1; Lu, 2010, P.2267; Cormier, et al., 2013, P. 26).

وبتحليل الاتجاهين السابقين يمكن التوصل إلى عدة نتائج حول ظاهرة عدم تماثل المعلومات وهى:

1- إن ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية قد تنتج إما بسبب حجب الإدارة لبعض المعلومات بهدف تضليل المستثمرين أو حجب المعلومات التي قد تضر بالمركز التنافسي للشركة، أو بسبب اختلاف تحليلات المستثمرين للمعلومات العامة، وبالتالي قد لا ينتج عدم تماثل المعلومات بسبب السلوك المتعمد للإدارة.

2- أنه يمكن تقسيم المعلومات من ناحية ارتباطها بعدم تماثل المعلومات إلى ثلاثة أنواع رئيسة وهى:

- **المعلومات العامة:** وهى المعلومات المتاحة لجميع المتعاملين في نفس التوقيت وعادة ما يتم توفيرها من خلال التقارير المالية المنشورة، ويجب أن تعكس تلك المعلومات جميع المعلومات

الهامة الخاصة بالشركة بما يؤدي إلى تخفيض الدافع لدى المستثمرين نحو البحث عن المعلومات من مصادر أخرى. وبالتالي فإن زيادة تلك المعلومات قد يسهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

- **المعلومات الداخلية:** وهى المعلومات التي تستحوذ عليها الإدارة دون غيرها من الأطراف ذات العلاقة بالشركة ومنها المعلومات المحاسبية التي تُتاح للإدارة بشكل دوري لتساعدهم في أداء الوظائف الإدارية المختلفة، ومع انفصال الملكية عن الإدارة وتعارض المصالح فيما بينهم فإن الإدارة في مواجهة المستثمرين تكون في وضع معلوماتي أفضل الأمر الذي يزيد من خطورة استغلال المعلومات الداخلية من قبل الإدارة وما يترتب عليها من حدوث الشكل الأول لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة، والأطراف الخارجية من جهة أخرى وهو ما ركز عليه الاتجاه الأول.
- **المعلومات الخاصة:** وهى المعلومات التي تكون لدى بعض الأطراف الخارجية دون غيرهم والمتعلقة بقيمة الشركة وأدائها سواء الحالي أو المتوقع في المستقبل، وهذه المعلومات إما أن تكون ناتجة بسبب تسريب بعض المعلومات من الأطراف الداخلية إلى بعض المستثمرين دون غيرهم أو بسبب تحليل وتشغيل المعلومات العامة أو الداخلية من قبل بعض المستثمرين بشكل أكثر دقة عن غيرهم، وبالتالي تكون المعلومات الخاصة متاحة لبعض المستثمرين دون غيرهم وهو ما يؤدي إلى حدوث الشكل الثاني لعدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية بعضها البعض وهو ما أشار إليه الاتجاه الثاني.

2-1-2 أسباب عدم تماثل المعلومات المحاسبية

تحدث ظاهرة عدم تماثل المعلومات في غالبية الأسواق وخاصةً في ظل عدم كفاءة الأسواق وغياب المنافسة الكاملة، مع وجود تعارض في المصالح بين أطراف التعاملات التجارية، وغياب التوازن في المعلومات التي يتم توفيرها ويمكن عرض أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث عدم تماثل المعلومات وذلك على النحو التالي:

إنفصال الملكية عن الإدارة

أسهم إنفصال الملكية عن الإدارة وسيادة فرضية تعارض المصالح بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية في زيادة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك، حيث تسعى الإدارة (الوكيل) إلى حيازة معلومات تفوق المعلومات التي تتوافر لدى المساهمين (الأصيل) للحصول على أكبر قدر ممكن من الحوافز المالية أو المادية، أو التوسع في ممارسات إدارة الأرباح للتلاعب في رقم الربح الناتج بما يخدم مصالحها الشخصية في التفاوض أو على الأقل تجنب القرارات العكسية ضدها من قبل المساهمين (الأصيل)(Giraldo, 2010, P.31).

ويمكن تفسير إنفصال الملكية عن الإدارة من بعد آخر وهو البعد المهني والذي يتمثل في جانبين هما (حماد وآخرون، 2003، ص ص86-87)

الأول: أن الإدارة يتوافر لديها معلومات كافية ووقتية حول أداء الشركة بعكس الأطراف الأخرى التي لا يتوافر لديها نفس كمية المعلومات المتاحة لدى الإدارة،هذا بالإضافة إلى أن هذه المعلومات لا تصل إليهم في نفس توقيت حصول الإدارة عليها، **والثاني:** اختلاف خبرة الإدارة مقارنةً بباقي الأطراف الأخرى، فالإدارة تتوافر لديها الخبرة الكافية في مجال تحليل واستخدام المعلومات المتاحة وبالتالي تستطيع استخدام تلك المعلومات لتحقيق أهدافها، أما الأطراف الأخرى فبعضهم لا تتوافر لديه القدرة على فهم المعلومات وتحليلها واستخدامها مما يؤدي إلى لجوء البعض إلى المحللين الماليين.

التوقيت غير الملائم لنشر المعلومات المحاسبية

يسهم التأخير في نشر المعلومات المحاسبية في تخفيض أهمية ونفعية هذه المعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات، مما قد يؤدي إلى زيادة فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وبالتالي حدوث ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين بسوق الأوراق المالية، ويمكن توضيح مظاهر عدم مراعاة التوقيت الملائم لنشر وتوصيل المعلومات المحاسبية من خلال مدخلين أساسين هما (عقل، 2009، ص ص707-702)

- **المدخل الأول تكرار إصدار التقارير المالية:** ويرتبط بالفترة الزمنية التي تُعد عنها التقارير المالية والتي قد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية، وكلما زادت هذه الفترة التي تُعد عنها التقارير المالية كلما انخفض التوقيت الملائم لنشر المعلومات مما يدل على وجود علاقة طردية بين تكرار إصدار التقارير المالية والتوقيت غير الملائم لنشر المعلومات.

- **المدخل الثاني فترة تأخير إصدار التقارير المالية:** يرتبط بالفترة الزمنية التي تنقضي من نهاية إعداد التقارير المالية حتى الإفصاح عنها، وكلما زادت هذه الفترة كلما زاد مجال استغلال المعلومات الداخلية من قبل الإدارة أو بعض الأطراف ذات العلاقة لتحقيق عوائد غير عادية.

حيث يفترض وجود علاقة بين سرعة الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالشركة وتأثير هذا الإفصاح على أسعار الأسهم.

إنخفاض مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تستغل الإدارة مرونة معايير المحاسبة والتي تسمح لها بإدارة الإفصاح بشأن بعض البنود وعرضها في شكل جزئي أو مجمل وليس بشكل كامل أو تفصيلي مما يؤدي إلى تعذر فهم المعلومة التي يتم الإفصاح عنها وإمكانية تشغيلها ومن ثم تلجأ الأطراف الخارجية إلى أساليب خاصة للحصول على المعلومات المطلوبة من داخل الشركة مما يؤدي إلى اختلاف كمية المعلومات المتاحة لدى الأطراف الخارجية وهذا بدوره يسهم في ظهور عدم تماثل المعلومات (Paprocki & Stone, 2004, P. 8).

كما توجد معلومات محاسبية لا تدخل ضمن إطار الإفصاح الإلزامي للشركات رغم أن هذه المعلومات تمثل أحد المحددات لصنع القرار الاستثماري لبعض المستثمرين وتُشكل أهمية كبيرة لهم مثل المعلومات الاجتماعية والبيئية وتنبؤات الإدارة بالأرباح، وعدم الإفصاح عن تلك المعلومات يجعل بعض المستثمرين يبحثون عن أساليب أخرى للحصول عليها من داخل الشركة مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات (Basiddiq & Hussainey, 2012, P. 28).

إنخفاض جودة المعلومات المحاسبية المنشورة

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها في صنع القرار الاستثماري في سوق الأرواق المالية، وغياب تلك الخصائص أو الإفصاح عن معلومات منخفضة الجودة يعني أن الإدارة تتوافر لديها معلومات حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة لا تتوافر لدي الأطراف الخارجية مما يجعلها تلجأ إلى مصادر أخرى للحصول على تلك المعلومات(Latridis, 2011, P.89)، فعلى سبيل المثال التلاعب في الأرباح باستخدام المستحقات المحاسبية يترتب عليه انخفاض جودة المعلومات مما يجعلها لا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة في الوقت الذي يتوافر لدي الإدارة معلومات كافية حول الأرباح الحقيقية مما يولد نوع من عدم تماثل المعلومات (عثمان، 2011، ص.38).

إختلاف خبرة مستخدمي المعلومات المحاسبية

إن إختلاف مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالخبرة في فهم وتحليل المعلومات قد تكون أحد عوامل ظهور عدم تماثل المعلومات سواء بين الإدارة والأطراف الخارجية أو بين الأطراف الخارجية بعضهم البعض، فالإفصاح قد يكون كافٍ إلا أن مستخدمي القوائم المالية لا يتوافر لديهم الخبرة لفهم مضمونها أو الدلالات التي تحملها (عقيلي، 2013، ص. 19).

وفي نفس السياق يؤكد lerman أنه إذا كانت خصائص المعلومات من حيث التوقيت والشمول تؤثر في نشأة عدم تماثل المعلومات بدرجة معينة فإن خصائص وسلوك مستخدم هذه المعلومات تؤثر فيه بدرجة أكبر والمتمثلة في القدرة على الفهم والتحليل و إجراء المقارنات (Lerman, 2010, P. 111).

في ضوء ما سبق يمكن القول أن هناك العديد من العوامل الموجدة لظاهرة عدم تماثل المعلومات يتمثل أهمها في المعلومات الداخلية وإستغلالها من قبل الإدارة في ظل تعارض المصالح بين أطراف العلاقة الوكالية، وانخفاض قيمة المعلومات المحاسبية المنشورة – سواء من حيث مستوى الإفصاح أو الجودة أو التوقيت – والتي تُعمق الفروق الفردية بين مستخدمي هذه المعلومات وتوجد دافعاً للبحث عن المعلومات الداخلية.

الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات المحاسبية ووسائل الحد منها

إن وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات بصورتيها السابق توضيحهما سواء كانت بين الإدارة والأطراف الخارجية (مشكلة المعلومات الداخلية)، أو كانت بين الأطراف الخارجية وبعضهم البعض (مشكلة تسريب المعلومات) يترتب عليه بعض من الآثار غير المرغوب فيها والتي تنعكس على الشركات العاملة في أسواق الأوراق المالية من جهة وأسواق الأوراق المالية ذاتها من جهة أخرى وبدورها على الاقتصاد القومي، كل ذلك أدي إلى ضرورة البحث عن وسائل يمكن أن تساعد في الحد من مخاطر هذه الظاهرة.

الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات المحاسبية

يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى كثير من الآثار السلبية على مستوى الشركة وسوق الأوراق المالية وكذلك الإقتصاد القومي. فعلى مستوى الشركة يترتب على عدم تماثل المعلومات ارتفاع كل من تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون، حيث ترتبط تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون بمستويات

عدم التأكد في المعلومات المتعلقة بالشركة، ومع زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات يزداد مستوى عدم التأكد وتزداد تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون (Fu et al., 2012, PP.133 – 134; Korkeamäki et al., 2014, PP. 3 – 4)

كما يؤدي ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات إلى عدم قدرة السوق على الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأوراق المالية، حيث يترتب على زيادة تذبذب أسعار الأوراق المالية شيوع حالة من القلق وعدم الثقة في السوق، ويؤدي إلى انخفاض قيمة وحجم التداول، والتأثير سلباً على مستويات السيولة وكفاءة الإستثمار، وبالتالي عدم كفاءة سوق الأوراق المالية (الطحان، 2018، ص. 618).

وعلى مستوى الاقتصاد القومي، تؤدي سوق الأوراق المالية دوراً هاماً في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات المناسبة، بما يحقق كفاءة تخصيص الموارد المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية، وتعتمد السوق في ذلك على توافر المعلومات عالية الجودة، وتوافر درجة عالية من الحماية لصغار المستثمرين(Chowdhury et al., 2011, P.13).

ومع ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات تفقد المعلومات المتاحة خاصية الجودة، كما يحقق كبار الملاك والأطراف المطلعة على المعلومات مصالحهم الذاتية بغض النظر عن مصالح صغار المستثمرين، وهذا يؤدي إلى نقل الملكية من الأطراف غير المطلعة على المعلومات إلى الأطراف المطلعة، ويتبع ذلك سوء تخصيص الموارد المحلية وهروب الإستثمارات الأجنبية إلى أسواق أخرى تتسم بالشفافية وتوافر المعلومات عالية الجودة (أحمد وآخرون، 2014، ص. 358).

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأن الآثار السلبية لظاهرة عدم تماثل المعلومات ليست قاصرة على المستثمرين فحسب بل تمتد إلى سوق الأوراق المالية والاقتصاد القومي ككل، فقيام المتعاملين دون المعلومات بتخفيض تعاملاتهم أو انسحابهم نهائياً من السوق نتيجة ضعف ثقتهم في الشركة يؤدي إلى تخفيض حجم التداول والتأثير على درجة السيولة في سوق الأوراق المالية وكذلك ارتفاع تكلفة التمويل وما يترتب على ذلك من ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن من مصلحة جميع الأطراف التي تتعامل في السوق الحد من انتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات، لهذا كان لابد من ضرورة الاهتمام بتقديم وسائل وأساليب مقترحة للحد من تلك الظاهرة حتى يمكن القضاء على الآثار السلبية المترتبة عليها وتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية.

وسائل الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

يعد تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المديرين والمستثمرين وبين المستثمرين الذين يهتموا بالبحث عن المعلومات وتحليلها وبعضهم البعض أمرضروري، وكان لابد من وجود بعض الوسائل للحد من عدم تماثل المعلومات، ومن بين تلك الوسائل ما يلي(علي وآخرون،2017، ص. 613):

سوق العمل الإداري

ظهر سوق العمل الإداري على يد Fama كوسيلة للحد من احتكار الإدارة للمعلومات وعدم الإفصاح عنها للأطراف الخارجية، على أن يكون هناك سوق عمل حر يمكن من خلاله إختيار الإدارة وإبرام تعاقدات بينها وبين الأطراف الخارجية المهتمة بأداء الشركة، وبموجب هذه التعاقدات تقوم الإدارة بتوفير المعلومات التي تحتاج إليها تلك الأطراف عند اتخاذ قراراتها (Fama, 1980, P. 292)، ويستند سوق العمل الإداري على الفروض التالية:

- فرض عقود المعلومات: يقوم سوق العمل الإداري على وجود عقود بين الإدارة والأطراف الخارجية تلتزم بموجبها الإدارة بتوفير معلومات معينة إلى المساهمين قد لا يتضمنها الإفصاح الإلزامي طبقاً لمعايير المحاسبة أو القوانين الحاكمة لإفصاح الشركة أو القواعد المنظمة لأسواق المال(Giannetti, M., 2011, P.636).
- فرض حوافز الإدارة: ويقضي هذا الفرض بأن تتضمن العقود المبرمة حوافز أو مكافآت مالية أو مادية في شكل أسهم مجانية تُمنح سنوياً للإدارة، وبما يضمن عدم قيام الإدارة بتصرفات تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة أو نقل الثروة من الملاك إلى الإدارة (Elayan et al., 2008, P.747).
- فرض إحلال/ تغيير الإدارة: ويقضي هذا الفرض بأنه يحق للمساهمين من خلال الجمعية العمومية المطالبة بإحلال الإدارة أو تغييرها إذا لم تستطع تنفيذ تعهداتها طبقاً للعقود المبرمة، ويتم إحلال الإدارة أو تغييرها من خلال سوق العمل الإداري الحر الذي يمكن من خلاله إختيار مجلس إدارة جديد يتولى شئون الشركة (Watson, 2010, P. 53).

ويمكن توضيح دور سوق العمل الإداري في الحد من عدم تماثل المعلومات إستناداً إلى الفروض السابقة، حيث تعتبر عقود المعلومات في ظل وجود سوق عمل إداري فعال مصدراً هاماً لزيادة الإفصاح للأطراف الخارجية المهتمة بأداء الشركات ومن ثم الحد من عدم تماثل

المعلومات، لأن الإدارة لديها دوافع في ظل سوق العمل الإداري للتوسع في الإفصاح المحاسبي للأطراف الخارجية للأسباب الآتية:

- تعظيم القيمة السوقية للشركة: تهدف الإدارة إلى تعظيم القيمة السوقية للشركة

– والتي تُتخذ كأساس لتحديد مقدار الحوافز المقدمة للإدارة – من خلال توفير كمية المعلومات التي تُمكن المستثمرين من تقدير مخاطر الاستثمار في أسهم الشركات، وتخفيض مدى السعر السائد في سوق الأوراق المالية (Warztynski, 2003, P. 297).

- تجنب مخاطر العمل الرقابى: إن تفعيل سوق العمل الإداري يضمن وجود آلية رقابية تختص برقابة أداء الإدارة، مما يخلق دافعاً لدى الإدارة لتوفير معلومات كافية عن أداء الشركات لأسباب عديدة منها تقليل الاحتمال الخاطئ في تفسير نتائج الشركة، وتوضيح أسباب ضعف أداء الأسهم، وتوضيح قدرتها على إدارة الشركة (عبد الغني، 2015، ص 52).

- تعظيم القيمة السوقية للإدارة: تمثل القيمة السوقية للإدارة متغير تابع للقيمة السوقية للشركة وبالتالي تعمل الإدارة على زيادتها من خلال توفير معلومات كافية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية بهدف زيادة ثقتهم في أداء الشركة، مما ينعكس على أسعار الأسهم ومن ثم زيادة القيمة السوقية للشركة (عقيلي، 2013، ص.32).

ورغم المزايا التي يحققها سوق العمل الإداري وتعاقداته في توفير معلومات تؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات من الناحية النظرية إلا أنه يواجه صعوبات من الناحية التطبيقية يتمثل أهمها فيما يلي:

1- إن فرض الحوافز هو المتحكم الرئيسِ في مدى فاعلية سوق العمل الإداري في الحد من عدم تماثل المعلومات، فإذا كانت الحوافز غير مجزية فإنها سوف لا تحد من الأداء الضعيف للإدارة ولا تقلل من معارضتها في الإفصاح عن المعلومات المطلوبة من قبل الأطراف الخارجية (السيد، 2005، ص. 17).

2- إن تفعيل سوق العمل الإداري كوسيلة للحد من عدم تماثل المعلومات يعالج شكل وحيد لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، ويؤدي ارتفاع مستوى تلك الظاهرة بين الأطراف الخارجية وبعضها البعض (عقيلي، 2013، ص. 32).

وتخلص الباحثة مما سبق، إلى أن الصعوبات التي يواجهها سوق العمل الإداري هى انتقادات خاصة بالفروض التي تقوم عليها فكرة سوق العمل الإداري، مما يشير إلى عدم إمكانية الاعتماد عليه كوسيلة بمفردها للحد من عدم تماثل المعلومات.

وسطاء المعلومات المحاسبية

في ظل شيوع ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية يكون أمام المتعاملين الذين لم تصل إليهم المعلومات خياران، إما البحث عن المعلومات الخاصة وتجميعها بأنفسهم، وإما من خلال الاستعانة بوسطاء المعلومات، وفي ظل صعوبة الخيار الأول زاد الطلب على خدمات المراجع من قبل سوق الأوراق المالية، وأيضاً حدثت زيادة كبيرة في أعداد المحللين الماليين الذين يتسلمون المعلومات الخاصة ويقومون بتحليلها وتوصيلها إلى المستثمرين في شكل توصيات شراء أو بيع للأسهم (Hu et al., 2014, PP. 76-77).

ورغم الدعم الذي تلقاه تلك الوسيلة في الفكر المحاسبي، إلا أن هناك عدة أمور مرتبطة بها تحول دون القيام بالدور المرتقب منها في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات يتمثل أهمها فيما يلي (Amiram et al., 2018, P. 300):

1- إن الإستعانة بوسطاء المعلومات قد يسهم في زيادة تكلفة المعلومات مما يترتب عليه إنسحاب عدد كبير من المتعاملين في السوق، وهذا يعني إنخفاض في السيولة وارتفاع تكلفة رأس المال.
2- صعوبة تحييد الوسطاء بسبب دوافعهم الشخصية والتي قد تجعلهم يميلون بشكل معين نحو أطراف معينة أو قد تكون لهم مصالح متعارضة مع بعض الأطراف المتعاملة بالسوق مما يقلل من فاعلية الدور الذي يقومون به للحد من مستوى عدم التماثل.
3- أن تفعيل دور الوسطاء يتطلب بجانبه وسائل أخرى مثل التوسع في الإفصاح الاختياري، وتحسين جودة الإفصاح الإلزامي، لأن خدمات المحللين الماليين وتنبؤاتهم تتوقف على كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

وفي ضوء ما سبق نجد أن الصعوبات التي تواجه وسطاء المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية تؤدي إلى آثار سلبية على كفاءة السوق وعلى ثقة المستثمرين في التوصيات والمعلومات التي يقدمونها، مما يشير إلى صعوبة الاعتماد عليهم كوسيلة بمفردها في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

التوسع في الإفصاح المحاسبي

تنتج ظاهرة عدم تماثل المعلومات من رغبة الإدارة في عدم الإفصاح عن جميع المعلومات المتاحة لديها، وتستخدم في ذلك أساليب متنوعة منها الحجب التام لتلك المعلومات عن الجمهور، أو التلاعب في الأرقام المحاسبية المنشورة، أو تأخير الإفصاح عن المعلومات، وبالتالي يمكن القول أن تلك الظاهرة ترتبط بكفاءة نظم الإفصاح والشفافية، حيث يتأثر إتخاذ القرار في سوق الأرواق المالية بكمية وجودة المعلومات وتوقيت نشرها، ومن ثم يعد التوسع في الإفصاح المحاسبي أحد أهم الوسائل المقترحة لتخفيض أو الحد من عدم تماثل المعلومات (Dai et al., 2013, P.188; Voinea & Dimitriu, 2014, P. 887).

ويسهم الإفصاح المحاسبي في إحداث تغيير أوتعديل في توزيع المعلومات، مما يؤدي إلى سد الفجوة بين المطلعين وغير المطلعين على المعلومات، وذلك من خلال زيادة كمية المعلومات المتاحة للجمهوروزيادة جودة وموثوقية تلك المعلومات، وأيضاً تحويل المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة متاحة لجميع المتعاملين في التوقيت الملائم (Watrin &Ullmann, 2012, P.181; Bahmani, 2014, PP.110 -111).

وفي سبيل تحقيق ذلك تم تحديد مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الأساسية الواجب إتباعها لتقييم نوعية المعلومات، والتي وضعها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال تفاعل مشترك بينهما الأمر الذي يؤثر كتيراً على مصداقية القوائم المالية (عفيفي، 2014، ص. 274؛ محرم، 2019، ص. 199).

ولا يقتصر التوسع في الإفصاح على المعلومات المالية فقط، بل يجب أن يشمل كلاً من المعلومات المالية وغير المالية مع التركيز على الإفصاح الإلزامي، لما يترتب على إخفاء عناصر الإفصاح الإلزامي من آثار سلبية كبيرة على المستثمرين وأصحاب المصالح (عبد الحليم،2019، ص.18)، ومن خلال المتطلبات التشريعية للإفصاح تتمكن الهيئات المشرفة على أسواق المال من إلزام الشركات بنشر بعض المعلومات التفصيلية المرتبطة بعوائد الأسهم والمخاطر، مما يترتب عليه تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات (Ali & Abdelfettah, 2014, P.10).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن التوسع في الأفصاح المحاسبي من حيث كمية الإفصاحات، وجودة وتوقيت نشر المعلومات يمكن أن يسهم في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بين كافة المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

وبإستقراء العديد من الداراسات اتضح تعدد الوسائل التي يُمكن أن تحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية سواء بين الإدارة والمستثمرين أو بين المستثمرين أنفسهم، إلا أن أهم هذه الوسائل هو التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال زيادة كمية وجودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية بشكلها الحالي لأن هذه المعلومات أصبحت غير كافية لدعم إتخاذ القرارات (عبد النبي، 2012، ص16)، الأمر الذي دفع للاهتمام بمبادرات الإفصاح عن المسؤليات البيئية والاجتماعية للشركات، وذلك لتوفير المحتوى المعلوماتي البيئي والاجتماعي لاحتياجات أصحاب المصالح، والعمل على تعديل وتطوير النموذج التقليدي للتقارير المالية لتعكس كلاً من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لمستخدميها، ويشمل الجانب الوصفي والكمي لتلك المعلومات، وذلك لقياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وبالتالي تقييم قدرتها على تحقيق الإستدامة (أحمد، 2015، ص. 1).

وترتب على تلك المبادرات، تقديم مقترحات للإفصاح المالي وغير المالي يشمل الأبعاد: (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والحوكمية، والأخلاقية والمخاطر) من خلال مدخل جديد للإفصاح أطلق عليه "التقارير المتكاملة" كأحد الوسائل المتطورة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية.

2-2 طبيعة التقارير المتكاملة

نتيجةً للأزمات التي حدثت على مستوى العالم خلال العقد الماضي أصبح هناك إتفاق بين الأكاديميين والممارسين على أن الإستمرار في تطبيق الأنظمة الحالية (التقارير المالية الحالية) سوف يترتب عليه توجيه الكثير من الإنتقادات للمحاسبة المالية (Busco, et al., 2013, P.36) ، ونظراً لحاجة أصحاب المصالح للمعلومات غير المالية (كمية ووصفية) وعدم قدرة نظام معلومات المحاسبة المالية بوضعه الحالي على توفير هذه المعلومات، فإن الأمر يقتضي تطوير هذا النظام لكي ينتج معلومات غير مالية معظمها ذات بعد إستراتيجي، وبيئي، وإجتماعي، وحوكمي، وإستدامي (علي، 2012، ص 143).

وبناءً عليه، أصبح من الضروري إحداث تغييرات جذرية في محتويات التقرير المالي ليوفر معلومات شاملة عن الأداء بجوانبه الثلاثة (الاقتصادي والإجتماعي والبيئي) والتي تُسهم في توليد القيمة على المدى البعيد

(Haji &Hossain, 2016, P. 417; García-Sánchez, et al., 2013, P. 828)، وذلك من خلال التوسع في الإفصاح عن المعلومات غير المالية لتحسين جودة المعلومات وزيادة الثقة فيها، ورغم أن الشركات تقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية إلا أنها تُفصح عنها بشكل منفصل عن التقارير المالية، مما كان له تأثير سلبي على قرارات أصحاب المصالح؛ لعدم أخذهم في الإعتبار ضرورة الربط بين هذه المعلومات وما تحتويه التقارير المالية التقليدية من معلومات مالية (عباس، 2017، ص 24).

وفي ظل عدم الربط بين المعلومات أصبح من الصعب على أصحاب المصالح تقييم أداء الشركات في الأجل القصير بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ بأدائها في المستقبل، لذا فقد أصبح هذا القصور في التقارير التقليدية أو حتى التقارير المنفصلة السبب الرئيسِ وراء السعي نحو تطبيق وإعداد التقرير المتكامل والتي توفر إحتياجات قطاع كبير من أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين (Owen, 2013, P.340)،وفي هذا الإطار تم تشكيل اللجنة الدولية للتقرير المتكامل International Integrated Reporting Council (IIRC) في عام 2010 بهدف تقديم إطار مفاهيمي للتقرير المتكامل يُدعم إحتياجات المستثمرين من المعلومات المالية وغير المالية، سواء كانت تاريخية أو مستقبلية، وبالتالي فإن التقرير المتكامل يتعين النظر إليه على أنه مرحلة أكثر تطوراً وتكاملاً للتقارير في بيئة الأعمال والشركات والمستثمرين (حسين، 2021، ص. 16)، ويمكن توضيح طبيعة التقارير المتكاملة من خلال النقاط التالية:

2-2-1 مفهوم وأبعاد التقارير المتكاملة

قدمت الدراسات المرتبطة بهذا المجال عدة تعاريف للتقارير المتكاملة، حيث عرفها المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة في ورقة المناقشة التى طرحها عام 2011على أنها "عملية يتم بمقتضاها تجميع المعلومات الجوهرية فيما يتعلق بمدى مساهمة استراتيجية الشركة وأدائها في توضيح النواحي التجارية والاجتماعية والبيئية التى تعمل خلالها "(IIRC, 2011, P. 2)، ومع إصدار IIRC إطار إعداد وعرض التقارير المتكاملة عام 2013 قدم المجلس تعريفاً للتقارير

المتكاملة على أنها" اتصال موجز وشامل حول مدى مساهمة إستراتيجية الشركة، وأدائها، ونظام الحوكمة فيها، وتوقعاتها – في سياق بيئتها الداخلية والخارجية – في تدعيم قدرتها على توليد القيمة على المدى القصير، والمتوسط والطويل" (IIRC, 2013, P. 7).

وأكد منتدي قادة تقارير الأعمال The Business Reporting Leaders Forum الذي تم عقده فى أستراليا عام 2011 على أن التقارير المتكاملة تُعد إطار يجمع المعلومات المرتبطة بالنواحي المالية والبيئية والاجتماعية والحوكمية في شكل واضح ودقيق وقابل للمقارنة، ويُمَكن من توفير معلومات شاملة عن الأداء الكلي للشركة(BRLF, 2011, P.2)، وفي نفس الإتجاه عرَف Pozzoli & Gesuele التقارير المتكاملة على أنها " شكل حديث للإتصال الخارجي والذي يجمع كل من المعلومات الجوهرية المالية وغير المالية لدعم أصحاب المصالح في تفسير أحكامهم حول أداء الشركة وقدرتها على خلق القيمة " (Pozzoli & Gesuele, 2016, P. 32).

ومن خلال ما سبق يتضح أن التقارير المتكاملة تجمع بين التقارير المالية وتقارير الإستدامة، بشكل يوضح الروابط بين الأداء المالي وغير المالي المتمثل في الأبعاد (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمية والمخاطر)، وذلك بهدف بناء مجتمع مستدام بشكل أكثر وضوحًا حول مدى قدرة الشركة على خلق القيمة بمرور الوقت. كما أن ذلك ليس عملية دمج شكلية لتلك التقارير المستقلة التي تصدرها الشركة، ولكن عملية دمج للتفكير(شرف2، 2015، ص57).
ونتيجةً لذلك، يُمكن تقسيم أبعاد التقارير المتكاملة من عدة زوايا (الهواري، 2015، ص646؛ عبدالعال، 2017، ص ص1115– 1116):

- من حيث الإفصاح عن معلومات الإستدامة يُمكن تقسيمها إلى عدة أبعاد وهى: **البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الحوكمي، وبعد المخاطر**، حيث أن التقارير المتكاملة تُوفر معلومات عن الأداء غير المالي المتمثل في الأبعاد السابقة.

- من حيث طبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها يُمكن تقسيمها إلى بعدين هما: **البعد الكمي و البعد النوعي (الوصفي)**، حيث أن التقارير المتكاملة تعتبر بمثابة منظور أوسع وأشمل للمعلومات؛ حيث تُفيد كبديل لتقارير الإستدامة والتى تهتم فى المقام الأول بتوفير معلومات وصفية تتعلق بأداء الشركة في النواحي البيئية والمجتمعية. أما التقارير المتكاملة فتهدف إلى تحسين جودة المعلومات، من خلال تخفيض المعلومات الوصفية والتوسع في

المعلومات الكمية التى يمكن قياسها والتحقق منها قدر الإمكان، وذلك من أجل زيادة كفاءة وفعالية عملية تخصيص الموارد من خلال تحسين قدرة المستثمرين وغيرهم على التنبؤ بأداء الشركة في الفترات المستقبلية.

2-2-2 دوافع إعداد التقارير المتكاملة

يوجد العديد من الدوافع والأسباب التي أدت إلى زيادة الطلب على التقارير المتكاملة، منها ما يتعلق بقصور التقارير الحالية (بشقيها المالي وغير المالي)، ومنها ما يتعلق بدوافع الشركات، ومنها ما يتعلق بدوافع المنظمات المهنية (شرف2، 2015، ص57)، ويمكن تناول هذه الدوافع والأسباب على النحو التالي:

2-2-2-1 قصور نماذج التقارير الحالية

يعد قصور نماذج التقارير الحالية – سواء التقارير المالية أو تقارير الإستدامة والحوكمة – وعدم إرتباطها ببعضها أو بإستراتيجية الشركة من أهم دوافع الطلب على التقارير المتكاملة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن أداء الشركة وبالتالي عدم قدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها خلال الأجل القصير والطويل (محمد، 2017، ص 23)، ورغم أن التقارير المالية تمثل الوسيلة الرئيسة للإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالشركة لأصحاب المصالح، إلا أن عدم قدرة تلك التقارير على تلبية التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال دون فقدان الموثوقية والوضوح بالإضافة إلى إستبعادها للمعلومات المتعلقة بأداء الشركة الإجتماعي والبيئي كل ذلك أدى إلى إثارة القلق حول مدى إمكانية الإعتماد على تلك التقارير (Busco et al., 2013, P. 43).

أما من حيث طبيعة معايير إعداد التقارير المالية، فتتمثل القيود في صعوبة الفهم والتطبيق بسبب وجود وجهات نظر معارضة تم أخذها في الاعتبار عند وضع المعايير، وكذلك التحدي المتمثل في وصف المبادئ المحاسبية بعبارات بسيطة لعمليات متطورة وكبيرة للغاية (Dahms, 2012, P.18).

وفيما يتعلق بتقارير الإستدامة فقد وجهت عدة إنتقادات إلى تلك التقارير يتمثل أهمها فيما يلي: (Anria & Zyl, 2013, P. 903; Robertson & Samy, 2015, P. 193)

1- إنفصال تقارير الإستدامة عن التقارير المالية مما أدى إلى عدم الإتساق في المفاهيم ومنهجيات القياس، كما ترتب على فصل التقرير المالي عن الموضوعات البيئية والإجتماعية والموضوعات

المتعلقة بالحوكمة عدم الإهتمام بالمعلومات غير المالية من قبل المحللين الماليين والمستثمرين مما يعطي إنطباعاً لهم بأنه يتم التعامل معها بطريقة مختلفة عن المعلومات المالية.

2- فشل تقارير الإستدامة في الربط بين إستراتيجية الشركة وأدائها المالي والإجتماعي والبيئي الذي تعمل فيه مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالمخاطر المتعلقة بتلك المعلومات.

3- فشل تقارير الإستدامة في معالجة ثقة المجتمع بشأن ممارسات الأعمال، ولا يزال الكثير ينظرون إليها على أنها أداة لتحسين سمعة الشركة فقط.

وفي نفس الإتجاه أشارت كثير من الدراسات (IIRC, 2011, P. 4; Larsson & Ringholm, 2014, P. 8; Lev & Gu, 2016, P. 6; Hoque, 2017, P.242; Roszkowska-Menkes, 2017, P. 223; Bernardi & Stake, 2018, P. 16-17) إلى أن هناك فجوة بين ما تُفصح عنه الشركات وبين ما يطلبه أصحاب المصالح، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التقارير المالية وغير المالية تعد حالياً بشكل منفصل عن بعضها البعض، فضلاً عن إحتوائها على كمية كبيرة من المعلومات الأمر الذي يجعلها معقدة وصعبة الفهم ولا توفر لأصحاب المصالح فهماً لطبيعة العلاقات والترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، والتي تعد ضرورية لإجراء التقييم الفعال لأداء الشركات وقدرتها على خلق القيمة في المستقبل، بالإضافة إلى أن التقارير الحالية لا تعكس بشكل فعال رؤوس الأموال غير الملموسة والتي تؤثر على عملية خلق القيمة، لذلك هناك حاجة لتقرير يقدم صورة كاملة عن الوضع الحقيقى للشركة.

ومن خلال العرض والتحليل السابق يمكن توضيح أهم خصائص التقارير المتكاملة التي تميزه عن نماذج التقارير الحالية، والتي دفعت الشركات لتبني مدخل التقرير المتكامل، حيث قام IIRC بتحديد 8 اختلافات أساسية بين التقارير الحالية للشركات والتقارير المتكاملة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

وجه المقارنة	التقارير الحالية	التقارير المتكاملة
الثقة	الإفصاح محدود	مزيد من الشفافية
الإدارة	مالية	جميع صور رأس المال
التفكير	بمعزل	متكامل
التركيز	مالية تاريخية	تاريخية، ومستقبلية، وإستراتيجية
الإطار الزمني	مدى قصير	مدى قصير، متوسط، طويل
المرونة	قواعد ملزمة	تستجيب للظروف

وجه المقارنة	التقارير الحالية	التقارير المتكاملة
الإيجاز	طويلة ومعقدة	موجزة وجوهرية
التكنولوجيا	ورقية	تكنولوجية

المصدر: (KPMG, 2011, P. 3)

2-2-2-2 دوافع متعلقة بالشركات

أكد Lipunga على أن الحاجة للتقارير المتكاملة جاءت نتيجة الإلتزام الأخلاقي للشركات، فالشركات أصبحت تدرك أن بقاءها واستمرارها يعتمد بشكل رئيسٍ على حجم الدعم الذي يقدمه المجتمع لها، لذلك فهى ملزمة أخلاقياً بتعزيز مساهمتها الإيجابية في المجتمع، مما يجعل أصحاب المصالح يتوقعون أن تعكس تقارير الشركات دورها في المجتمع وتُفصح عن الأداء الإيجابي والسلبي على حد سواء (Lipunga, 2015, P. 13).

وفي نفس الإتجاه أكد Eccles, Michael, Krzus & Rogers على أن حاجة الشركات للشفافية لتحسين سمعتها وكسب ثقة أصحاب المصالح والتواصل معهم وتوفير إحتياجاتهم من المعلومات يعد من أهم دوافع التوجه نحو التقارير المتكاملة (Eccles et al., 2012, P. 66).

2-2-2-3 دوافع متعلقة بالمنظمات المهنية

لقد أدت عولمة الاقتصاديات وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات وتطور الأسواق المالية، وزيادة الطلب على المعلومات التي تعكس السياق الاقتصادي والإجتماعي والبيئي الذي تعمل فيه الشركات إلى جعل المعلومات المالية لا تصلح بمفردها لإتخاذ القرارات، بالإضافة لعدم وجود معايير يتم على أساسها إنتاج المعلومات غير المالية والذي يُمثل عائقاً أمام قبولها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين (Eccles et al., 2012, P.65)؛ مما دفع العديد من المنظمات المهنية للمناداة بضرورة تطوير التقارير الحالية لتصبح تقارير متكاملة تحقق الدمج بين المجالات البيئية، والإجتماعية، والاقتصادية، والإستراتيجية للشركات، وقد تكونت اللجنة الدولية للتقرير المتكامل IIRC ولجنة التقرير المتكامل بجنوب أفريقيا IRC بهدف وضع إطار شامل للتقارير المتكاملة يجمع بين المجالات السابقة (Dumitru et al., 2013, P.25).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن الحاجة لإعداد التقارير المتكاملة تنبع خلال الحاجة إلى لغة مشتركة في الإفصاح، وكنتيجة لأوجه القصور التي تعاني منها التقارير المالية وتقارير الإستدامة والحوكمة، بالإضافة إلى حاجة الشركات لتحسين مستوى الشفافية في تقاريرها، وتحسين التواصل

مع أصحاب المصالح، وتوفير احتياجاتهم من المعلومات، وتمكينهم من تقييم مقدرة الشركة على توليد القيمة، وأيضاً حاجة المنظمات المهنية لوجود إطار مقبول قبولاً عاماً يجمع بين المجالات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية ويحقق الاتساق والقابلية للمقارنة.

2-2-3 النظريات التي تُفسر دوافع الإفصاح المحاسبي من خلال التقارير المتكاملة

رغم أن التقارير المتكاملة يتم إعدادها بشكل إختياري في غالبية الدول بإستثناء جنوب أفريقيا – والتي تعد أول دولة فرضت ضرورة تقديم الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية لديها بالتقارير المتكاملة –، إلا أن الدراسات المرتبطة بهذا المجال قدمت عدة نظريات لتفسير الحاجة إلى إصدار هذه التقارير(أحمد، 2019، ص 38؛ سراج وداود، 2020، ص. 382) يتمثل أهمها فيما يلي:

- نظرية أصحاب المصالح

عرَفت GRI أصحاب المصالح بأنهم الجهات أو الأفراد الذين يتأثرون بشكل كبير بأنشطة الشركة، ومنتجاتها وخدماتها، أو يكون لهم تأثير على قدرة الشركة على تنفيذ إستراتيجيتها وتحقيق أهدافها بنجاح مثل مقدمي رأس المال،والعملاء،والموردين،والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع....إلخ (GRI, 2013, P. 9).

وتستند تلك النظرية إلى أن أصحاب المصالح لديهم إحتياجات مختلفة من المعلومات، ويعد إستخدام التقارير المتكاملة أحد الطرق التي تستطيع الشركة من خلالها تلبية هذه الإحتياجات (عبد العال، 2017، ص. 1120)، وفي هذا السياق فقد أوضح IIRC أن التقارير المتكاملة يمكن أن توفر وصفاً أكثر شمولية لأداء الشركات، يعكس إستخدام الشركات للموارد وإعتمادها عليها، وعلاقتها برؤوس الأموال والتأثير عليها. هذه المعلومات تعد ضرورية لإجراء تقييم مفيد لنموذج أعمال الشركة وإستراتيجيتها، لتلبية إحتياجات المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين من المعلومات لتحقيق التخصيص الفعال للموارد (IIRC, 2011, P. 10).

في ضوء ما سبق نستنتج أن من أهم عوامل إضفاء الشرعية للتأكيد على التقرير المتكامل هى التواصل مع أصحاب المصالح وتلبية إحتياجاتهم، وذلك لمحاولة سد فجوة التوقعات بين أداء الشركة الكلي وبين ما يحتاج إليه أصحاب المصالح، وأن معرفة إدارة الشركة لمتطلبات أصحاب المصالح

تعد أحد المحددات الرئيسة للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة، ومن ثم تتحدد جودة التقارير المتكاملة على أساس الوفاء بمتطلبات أصحاب المصالح.

- **نظرية الوكالة**

يمكن تفسير علاقة الوكالة على أنها عقد يقوم بمقتضاه شخص أو أكثر (الموكل أو الأصيل) بتفويض شخص أو أكثر (الوكيل) لأداء بعض الأعمال والمهام نيابةً عنه، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين الإدارة والملاك وذلك بسبب عدم تماثل المعلومات، حيث أن المديرين تتوافر لديهم معلومات حول أداء الشركة أكثر من الأطراف الأخرى (Birjandi et al., 2015, PP. 177-178; Balago, 2014, P. 244).

وطبقاً لنظرية الوكالة فإن الغرض الأساسي من الإفصاح هو حماية الملاك (الأصيل) والحد من السلوك الإنتهازي للإدارة (الوكيل) من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات فيما بينهما، ومن ثم تخفيض والحد من تكاليف الوكالة، وغيرها من التكاليف التي ترتبط بعدم كفاية الإفصاح، أو الإفصاح المضلل، ومن هنا يمكن القول بأن المديرين سيقومون بزيادة مستوى الإفصاح من خلال التقرير المتكامل لإتاحة الفرصة أمام أصحاب المصالح بما فيهم الملاك بالتصرف على النحو الذي يُحقق مصالحهم وأهدافهم (أحمد، 2019، ص. 40؛ مسعود، 2020، ص. 584).

- **نظرية الشرعية**

تعتمد نظرية الشرعية على فكرة مؤداها أن هناك عقداً اجتماعياً بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه، حيث تسعى الشركات إلى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية التي تؤكد على أن طريقة عمل الشركة وما تقوم به من أنشطة تتفق مع القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع الذي تعمل فيه، ولذلك يرى البعض أن هذه النظرية هى الأكثر تأييداً للإفصاح عن المسئوليات البيئية والإجتماعية للشركات (Omran & Ramdhony, 2015, P. 43).

وأشارت دراسة Velte & Stawinoga أن القيم المجتمعية تتسم بالديناميكية، ولذلك فإن إضفاء الشرعية عليها هو عملية مستمرة يُدعِمها الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة كأداة فعالة لتوصيل المعلومات عن التصرفات الشرعية للشركة، بالإضافة إلى أن إستراتيجيات إضفاء الشرعية تُعزِز من تحسين سمعة الشركة وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية (Velte & Stawinoga, 2017, P.28).

- **نظرية الإشارة**

تُركز نظرية الإشارة على مشاكل عدم تماثل المعلومات في الأسواق، حيث تفترض أنه يمكن تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال إرسال المعلومات التي يمتلكها الطرف ذو المعلومات الأكثر إلى الطرف أو الأطراف الأخرى (عفيفي،2008، ص.445)، فطبقاً لهذه النظرية ينبغي على الشركات الإفصاح عن الإستدامة والتواصل مع جميع أصحاب المصالح لتدعيم سمعتها، فالشركات الكبيرة والناجحة التي لديها أداء مالي قوي ستقوم بالإفصاح عن معلومات أكثر من الشركات التي تتعرض لضغوط أو أزمات مالية خاصةً المعلومات المتعلقة بالإستدامة، وكيفية خلق القيمة من أجل إعطاء الإشارة بالنجاح لأصحاب المصالح (Rezaee, 2017, P. 71).

في ضوء ما سبق يمكن القول أن النظريات السابقة أكدت على أهمية الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة لتلبية إحتياجات أصحاب المصالح وإرسال إشارات للمتعاملين في السوق حول أنشطة الشركة المرتبطة بالأداء المالي والبيئي والإجتماعي والإستراتيجي ومن ثم تدعيم سمعة الشركة وشريعة وجودها.

2-2-4 فوائد إعداد التقارير المتكاملة

لاشك أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات غير المالية – إضافةً للقوائم المالية التقليدية – في صورة تقارير متكاملة سيحقق فوائد كثيرة على مستوى الشركة وعلى مستوى أصحاب المصالح وعلى مستوى المجتمع ككل، وهذه الفوائد إما داخلية من خلال تحسين قرارات تخصيص الموارد وإنخفاض مخاطر السمعة، وإما خارجية أو سوقية من خلال تحسين جودة المعلومات المالية (Ruiz-Lozano & Tirado-Valencia, 2016, P.254)، ويمكن عرض فوائد التقارير المتكاملة بناءً على متلقي التقرير على النحو التالي:

- **بالنسبة للشركة:** تحقق التقارير المتكاملة مجموعة من الفوائد بالنسبة للشركات منها مايلي:
- تخفيض تكاليف التمويل: توفر التقارير المتكاملة معلومات أكثر ملاءمة مما يؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية في الشركة، وتخفيض مستوى المخاطر المحيطة بأدائها الداخلي والخارجي، فطبقاً لنظرية الإشارة توصل التقارير المتكاملة صورة إيجابية عن الشركة لأصحاب المصالح وبخاصةً المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة قدرة الشركة على جذب رؤوس الأموال (Vogt, et al., 2017, P. 36).

- تخفيض مخاطر السمعة: من أبعاد التقارير المتكاملة الإفصاح عن طبيعة علاقة الشركة بالمجتمع، والإفصاح عن الآثار المالية وغير المالية الناتجة من علاقات الشركة بالمجتمع لتعطي صورة عن سمعة الشركة لدى المجتمع، مما ينعكس على قيمتها (Steyn, 2014, P. 484).
- الحد من ممارسات إدارة الأرباح: تقدم التقارير المتكاملة معلومات تتسم بالشمول مما يؤدي إلى التفهم الصحيح لحقيقة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها، وعليه تُسهم التقارير المتكاملة في زيادة جودة الأرباح والحد من ممارسات إدارتها(Pavlopoulos, et al., 2017, P.26) .
- دعم التفكير المتكامل: إن الفلسفة التي تُبنى عليها التقارير المتكاملة تقوم على النظرة الشاملة بجميع أنواع مجالات الشركة ومختلف أنشطتها، مما يجعل المدخل المتكامل في التفكير يربط بين المعلومات المالية وكافة المعلومات الأخرى غير المالية (Reuter & Messner, 2015, P. 367)، ومن ثم كفاءة إستخدام الموارد نتيجة للدمج بين فريق التقرير المالي ومعدي الأنواع الأخرى من التقارير (حسين، 2021، ص. 56).

بالنسبة للمستثمرين: تعطي المعلومات المتوفرة في التقرير وخاصةً المعلومات غير المالية نظرة شاملة عن الشركة وعن التوجه الإستراتيجي لها، وبناءً عليه يمكن الإعتماد على هذا التقرير كمصدر معلومات لإتخاذ قرارات إستثمارية جديدة للمستثمرين بإعتبار أن النظرة التقليدية للقوائم المالية لم تعد الأساس الذي يتم الإعتماد عليه لإتخاذ قرارات إستثمارية جديدة من عدمه؛ نظراً لأن هذه القوائم تقدم معلومات تاريخية ولا تعبر عن القدرة المستقبلية للشركة، وبالتالي فالتقرير المتكامل يزيد من فعالية الإفصاح عن المعلومات وعن كيفية إدارة الشركة لإستراتيجيتها وفعالية الحوكمة وأداء الشركة بما يتوافق مع البيئة الخارجية لها وبما يُسهم في خلق قيمة لها على المدى القصير والمتوسط والطويل (عبده،2019، ص. 660).

بالنسبة للسوق: على ضوء ماحدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة يتضح أن الآثار المالية تنتقل بين الأطراف المشاركة في السوق، ولتجنب هذه الآثار لابد من وجود مستوى معقول وكافي من الشفافية والإفصاح، وهذا ما يُنتظر تحقيقه من خلال المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة، مما يُسهم في دعم الاستقرار المالي والتجاري والاقتصادي في السوق (IIRC, 2011, P. 23).

وتستنتج الباحثة مما سبق أن التقارير المتكاملة أفضل آلية للتواصل والإفصاح تسعى من خلالها الشركات لشرح إستراتيجيتها لتعظيم القيمة خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل، وتُمَكن المستثمرين من تقييم مدى قدرة الشركة على خلق، والحفاظ على القيمة؛ فهى توضح لهم العلاقة بين إستراتيجية الشركة والأداء المالي والبيئي والإجتماعي والحوكمي، كما تساعد على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، وتزيد من الشفافية وتُحسَن من قدرة أصحاب المصالح على المساءلة، أضف إلى ذلك أنها تساعدهم على تقييم المخاطر الجوهرية التي تواجه الشركة وكيفية إدارتها بما يمكنهم من إتخاذ قرارات سليمة، وهو ما يؤثر بالتبعية على على استقرار السوق.

2-3 أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على عدم تماثل المعلومات المحاسبية

يعتبر التوسع في الإفصاح المحاسبى وزيادة فعاليته من أهم الأدوات المقترحة للتغلب على مشاكل ومخاطر ظاهرة عدم تماثل المعلومات، فمن خلال زيادة كمية وجودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها يُمكن تخفيض التباين فى المعلومات المتاحة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية (عبد النبي، 2012، ص. 13).

ونظراً للمنافع المترتبة على تبني الإفصاح عن التقارير المتكاملة فإنها من الممكن أن تساعد على تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، إذ تقدم تلك التقارير معلومات عن مسببات القيمة بالشركة في تقرير واحد وتربطها بأنشطة خلق القيمة، وبالتالي فإن التقارير المتكاملة لا توفر فقط تكاليف بحث المستخدمين عن المعلومات ومن ثم تساعد على زيادة السيولة، بل الأعم من ذلك فإنها تُوجد محتوى معلوماتياً جديداً لا تحتويه مجموعة التقارير الحالية للشركات مثل إستراتيجية الشركة ونموذج أعمالها بالإضافة إلى معلومات ذات توجه مستقبلي. كما أنها تُسلط الضوء على الروابط والعلاقات بين كل مسببات القيمة، وهو ما يؤدي بدوره إلى الحد من عدم تماثل المعلومات وتخفيض عدم التأكد حول الأداء طويل الأجل للشركة (قدوره، 2020، ص.49).

ويمكن توضيح دور معلومات التقارير المتكاملة في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال تسليط الضوء على محورين هما:

2-3-1 المحور الأول: التقارير المتكاملة ومستوى الإفصاح

لا تقتصر كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المتكاملة على حدود معينة كما هو الحال في التقارير المالية، وإنما يكون الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة أكثر مما يتطلبه

الإفصاح في التقارير المالية، فهى تُفصح عن معلومات إضافية وشاملة عن الأداء الكلي للشركة مثل: المعلومات الاستراتيجية عن الشركة، وتحليلات الإدارة، والتصورات المستقبلية، والمعلومات غير المالية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمية) وهو ما يؤكد على البعد الكمي للتقارير المتكاملة، وبالتالي فإن هذا التوسع في المعلومات الكمية الذي توفره التقارير المتكاملة يمكن أن يُخفِض من عدم تماثل المعلومات (الهواري، 2015، ص646؛ جمعة، 2017، ص.62).

2-3-2 المحور الثاني: التقارير المتكاملة وجودة الإفصاح

إن بداية الطريق الصحيح نحو إعداد التقارير المتكاملة بأسلوب علمي يصلح للتطبيق العملى، يتمثل في الإلتزام بمجموعة من الخصائص النوعية من قبل المحاسبين القائمين على إعداد هذه التقارير، من أجل تنظيم عمليات الإفصاح عن بنود المعلومات المالية وغير المالية التي يتم الإفصاح عنها من خلال هذه التقارير، وإعدادها بأسلوب يُحقق الأهداف المرجوة منها وهو ما يؤكد على البعد النوعي للتقارير المتكاملة والتي تهدف إلى تحسين جودة المعلومات (أحمد، 2015، ص 49)، وقد حدد الإطار الدولي لإعداد وعرض التقرير المتكامل ضمن المبادئ التوجيهية مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات التى يجب أن تُدرج ضمن التقرير المتكامل وهى (IIRC, 2013, PP.21-23):

1- الموثوقية (التعبير الصادق): تتأثر موثوقية المعلومات بمدى توازنها وخلوها من الأخطاء الجوهرية. وتتعزز الموثوقية من خلال مجموعة آليات مثل نظم الرقابة الداخلية، مشاركة أصحاب المصالح، والتأكيد الخارجي المستقل.

وفى هذا الإطار أشارت دراسة (Michaela C. & Mule K.,2015) إلى أهمية الإلتزام بخاصية "الثقة"، ويقصد بها وفقًا للدراسة، "أنه يمكن الاعتماد على المعلومات المُفصح عنها من خلال هذه التقارير"، وتختلف دراسة (عبد النبي، 2012) مع هذه الدراسة نحو المقصود بخاصية الثقة، حيث ترى أنه كان ينبغى أن تُعرف الثقة بأن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من خلال التقارير المتكاملة تمت مراجعتها من قبل مراجع خارجي مستقل، وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير والارشادات المُنظمة، وبالتالي تخفيض عدم التأكد لدى أصحاب المصالح مما يساعدهم على تعديل وتحديث توقعاتهم السابقة بناءً على المعلومات التي تم الإفصاح عنها وربطها بالمعلومات التي يتم استنتاجها من تعاملات الداخليين في سوق الأوراق المالية.

2- الاتساق والقابلية للمقارنة:

- الاتساق ويتضمن الثبات على السياسات المحاسبية المستخدمة من فترة لأخرى ما لم تكن هناك ضرورة للتغيير لضمان جودة المعلومات، وفى حالة وجود تغيير جوهري يجب علي الشركة أن تشرح أسبابه وتأثيراته.
- القابلية للمقارنة حيث يجب أن يتم عرض المعلومات فى صورة تسمح بالمقارنة مع المعلومات التاريخية لنفس الشركة أو مع الشركات الأخري فى نفس الصناعة.

3- التوقيت المناسب: ينص إطار إعداد وعرض التقارير المتكاملة على ضرورة إتاحة المعلومات لأصحاب المصالح فى التوقيت المناسب، ويعني ذلك إتاحة فرصة الحصول على المعلومات لكافة المستثمرين فى وقت واحد تقريبًا، مما يترتب عليه عدم تحقيق ميزة لبعض المستثمرين على حساب غيرهم، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات، والذي يحدث بسبب اختلاف توقيت الحصول علي المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، ويمكن تعزيز هذه الخاصية من خلال استخدام الأساليب الحديثة للإفصاح مثل: الانترنت.

4- القابلية للفهم: يجب أن توفر هذه التقارير معلومات مالية وغير مالية للمجموعات أصحاب المصالح يخلو من التعقيد وتُمكنهم من إجراء التحليل المالي وغير المالي بأسلوب متوازن وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات بينهم.

5- الأهمية النسبية: يجب أن تكون المعلومات الواردة فى التقرير المتكامل ذات أهمية نسبية لأحد الفئات ذات المصلحة. هذه الأهمية تتحدد من وجهة نظر أصحاب المصالح لضمان عدم إهمال أي معلومات.

وأضافت دراسة(Michaela C. & Mule K., 2015) خاصية الحيادية بمعنى أن لا يتم تفضيل مجموعة من أصحاب المصالح على مجموعة اخري وهو ما يحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية بعضهم ببعض.

3- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

3-1 نتائج الدراسة

تمثل الهدف الرئيسِ من هذه الدراسة في تحديد مدى مساهمة معلومات التقارير المتكاملة في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية، ولتحقيقه هذا الهدف تمت مناقشة طبيعة عدم تماثل المعلومات المحاسبية والآثار السلبية التي تترتب عليها ووسائل الحد منها، كذلك تم تحليل التقارير المتكاملة من حيث مفهومها والدوافع وراء الطلب عليها والنظريات التي تُفسر دوافع الإفصاح المحاسبي من خلال هذه التقارير وفوائد إعدادها ودورها في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج من أهمها:

- تُعاني سوق الأوراق المالية المصرية مثل غالبية الأسواق الناشئة من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، والتي تنشأ عن عدم المساواة بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية بل وفي بعض الأحيان بين الاطراف الخارجية وبعضها البعض، من حيث كمية وجودة المعلومات المالية المتاحة في السوق.
- يعد التوسع في الإفصاح المحاسبي من حيث زيادة كمية وجودة المعلومات المنشورة، أحد أهم وسائل الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.
- إن التقارير المتكاملة – بخصائصها ومحتواها – تقدم معلومات ذات فائدة أكبر لأصحاب المصالح بكل فئاتهم وذلك مقارنةً بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الحالية.
- إن التقارير المتكاملة تعمل على رفع مستويات الخصائص النوعية للمعلومات الواردة للتقارير المالية المنشورة، كما تُسهم هذه التقارير في تدنية الفجوة المعلوماتية من خلال رفع كفاءة السوق، تخفيض السيولة وترشيد القرارات للمستثمرين.
- أن التقارير المتكاملة – والتي تمثل أحد أشكال التوسع في الإفضاح المحاسبي– من الممكن أن تسهم في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية في السوق.

3-2 توصيات الدراسة

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة أن تطور الأسواق المالية والمنظمات الدولية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة، مجموعة من اللوائح والقوانين والمعايير والإرشادات والأطر الإلزامية وغير الإلزامية التى تنظم التقرير

والإفصاح عن المعلومات غير المالية على أن يتفق ذلك مع المبادرة العالمية للتقارير المتكاملة وأن تجعل الإلتزام بها ضمن متطلبات الإدراج في البورصة.

- تبني الهيئات المصرية المعنية لمدخل التقارير المتكاملة، وتحديد مدى إمكانية تطبيقه في مصر تنظيمياً وقانونياُ.
- توفير الإرشادات اللازمة للشركات، سواء تتعلق هذه الإرشادات بالكيفية التي يمكن بها تطبيق الأطر الدولية، أو إرشادات تتعلق بالتقارير القطاعية، أو إرشادات توضع خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهذه الإرشادات تساعد الشركات على تفهُم الفوائد المترتبة على التقارير المتكاملة على نحو أفضل.
- وضع قواعد تلزم الشركات بمتطلبات التقارير المتكاملة كشرط للتسجيل في السوق، بالإضافة إلى تقديم بعض المزايا للشركات التي تتبني هذا النوع من الإفصاح.
- الإهتمام الأكاديمي بمدخل التقارير المتكاملة كإتجاه حديث نحو تطوير التقارير المالية المنشورة من حيث اعتباره نموذج بديل للنموذج المحاسبي الحالي أو إمكانية تطويعه لجعله تنقيحاً وتطويراً في النموذج المحاسبي الحالي.

3-3 الدراسات المستقبلية

إن الدراسة الحالية ونتائجها تبرز بعض القضايا التي يمكن أن تكون مجالاً لأبحاث قادمة وذلك على النحو التالي:

- دراسة تأثير التقارير المتكاملة على عملية إدارة المخاطر في المنشآت المصرية.
- دراسة أثر تفشي فيروس كورونا أو جائحة كوفيد -19 على مستوى الإفصاح عن أداء المسئولية الاجتماعية للشركات.
- دراسة أثر إتجاه الشركات لإعداد التقارير المتكاملة على تشكيلة خدمات مكاتب المحاسبة والمراجعة.

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

أحمد، سعد محمد بيومي، "إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي – مع دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2015.

أحمد، محمد مشرح علي، "قياس أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المتكاملة – دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2019.

أحمد، محمد نمر على وعقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم، "سوق العمل الإداري كأداة للحد من مشكلات المعلومات المحاسبية المنشورة بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية: دراسة نظرية تطبيقية "، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 28، العدد 2، ديسمبر 2014، ص ص 337 – 389.

الجارحي، هاني عبده خليل حسانين، إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، **رسالة دكتوراة منشورة**، كلية التجارة، جامعة السويس، 2013

السيد، صفا محمود، التوسع فى الإفصاح المحاسبى وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 19، العدد 1، يونيو 2005، ص ص1-49.

الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً للتقارير المتكاملة على الاداء المالى للشركات، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 3، الجزء 2، أكتوبر 2017، ص ص1032- 1081 .

الطحان، إبراهيم محمد، "أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، يونيو 2018، ص ص 590 – 654.

الطحاوي، نيرة إسماعيل محمود، "إستخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد 12، العدد 3، 2021، ص ص. 323-359.

الهواري، ناهد محمد يسري، محددات الإفصاح المحاسبى لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح فى البيئة المصرية: دراسة نظرية ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 19، العدد 4، ديسمبر 2015، ص ص633-746.

برهام، منة الله محمد خالد غازي، " التغير في مستوى الإفصاح للقوائم المالية المرحلية وأثره على عدم تماثل المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2014.

جمعة، غادة محمد إبراهيم، "دور جودة الأرباح المحاسبية في الحد من عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال – مع دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2017.

حسين، ابتسام نافل، "مدخل مقترح لمراجعة التقارير المتكاملة وأثره على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات الإضافية مع دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2021.

حماد، طارق عبد العال؛ خليفة، محمد عبد العزيز وعرفة، طارق محمد أحمد، "شرح معايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها الصادرة بالقرار الوزاري رقم 345 لسنة 2002 مع بعض المعايير المحاسبية الدولية المكملة"، **الجزء الثالث بدون ناشر**، القاهرة، 2003.

خليفة، محمد يوسف عبدالرحيم، قياس آثار عدم تماثل المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الاوراق المالية المصرى – دراسة نظرية وتطبيقية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادى، 2012.

سامي، أحمد يسري أمين، دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فى تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين فى البورصة، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 7، العدد 3، 2016، ص ص 260- 286 .

سراج، أسماء عبد المنعم وداود، منى محمد على، " إطار مقترح لدور مراقب الحسابات في التأكيد على الإفصاحات المتعلقة بالأداء الاستراتيجي ونموذج الأعمال في تقارير الأعمال المتكاملة – دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد 2، العدد 3، 2020، ص ص. 378-459.

شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم1، أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم المستثمرين لمقدرة الشركة على خلق القيمة – دراسة تجريبية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد 52، العدد 2، يوليو 2015، ص ص121- 163 .

شرف، أحمد عبد القادر2، مدخل مقترح لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وإنعكاسه على إدراك أصحاب المصالح: دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2015.

عباس، دلاوه ر قادر، "إستخدام بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإفصاح المحاسبي لمحتوى تقارير الأعمال المتكاملة- دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2017.

عبد الحليم، وائل عبد الحليم عوض، "العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة إمبريقية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2019.

عبد العال، محمود موسى، محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية: دراسة تجريبية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات،

مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 21، العدد 4، ديسمبر 2017، ص ص1110- 1148.

عبد الغني، هشام محمد محمد، "أثر جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على نشاط الأوراق المالية – مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأرواق المالية المصري "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2015.

عبد النبي، محمود تغيان حسانين، دور الإفصاح الاختياري فى تدعيم جودة التقرير المالي بالبورصة المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 2012 .

عبده، أحمد عبد الله خليل، " إستخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي البيئي"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 23، العدد 1، أبريل 2019، ص ص. 683-647.

عثمان، أبو الحمد مصطفى صالح،" نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية وتطبيقية "، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، 2011.

عرفة، نصر طه حسن ومليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، " الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 20، العدد 4، ديسمبر 2016، ص ص. 511-542.

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد، " العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات: هل هناك تأثير للإفصاح الاختياري – دراسة تحليلية واختبارية على الشركات المساهمة المصرية "، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 36، العدد 1، يناير 2014، ص ص 344 – 265 .

عقل، يونس حسن، " محددات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأرواق المالية المصري: دراسة اختبارية "، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد 48، العدد 73، 2009، ص ص 693 – 756.

عقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم، "دور التنظيم المحاسبي للإفصاح في الحد من عدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية – دراسة نظرية وتطبيقية "، **رسالة دكتوراة غير منشورة،** كلية التجارة ، جامعة سوهاج، 2013.

علي، عبد الوهاب نصر، "مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة "، مجلة الفكر المحاسبي، **المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، بعنوان " الإتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي بين النظرية و التطبيق"، المجلد 16، عدد خاص، 2012.

علي، مروة السيد البدوي محمد وعفيفي، هلال عبد الفتاح ونجم ، فاتن فريد أحمد، " أثر التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات في بيئة سوق الأوراق المالية في مصر: دراسة إمبريقية"، **مجلة الدراسات البحوث التجارية،** كلية التجارة، جامعة بنها، السنة 37، العدد 2، 2017، ص ص. 605-635.

عياد، أمير عاطف نصحي، " أثر الإفصاح المحاسبي العادل على تنشيط سوق الأوراق المالية بهدف دعم ثقة المستثمرين – دراسة تطبيقية "، **رسالة ماجستير غير منشورة،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2010.

عيسى، خليل على، التوسع فى الإفصاح المحاسبى كأداة للحد من عدم تماثل المعلومات دراسة تطبيقية فى سوق الاوراق المالية الليبي، **رسالة ماجستير منشورة،** كلية الدراسات العليا، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2010 .

قدوره، محمد جمال محمد صالح، " أثر الإفصاح المحاسبي وفق الإطار الدولي للتقارير المتكاملة على كل من تكلفة رأس المال والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وقيمة الشركة – دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة،** كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2020.

محرم، عمرو هاني محمود، " دور الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية "، **مجلة الفكر المحاسبي،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 23، العد 1، أبريل 2019، ص ص 173 – 227.

محمد، سمير إبراهيم عبدالعظيم، دور مراقب الحسابات تجاه تقارير الأعمال المتكاملة ونوع التأكيدات المهنية المطلوبة واختبار مدى قبوله لدى أصحاب المصالح لتقليل فجوة التوقعات – دراسة تطبيقية، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، 2017 .

مسعود، سناء ماهر حمدي، " محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، يونيو 2020، ص ص. 574-622.

هنداوي، أحمد منير عبد السلام، " العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة المنشأة – دراسة نظرية وتطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، 2020.

هندي، نصر الدين محمد علي، أبو الوفا، ناصر محمد أنور وعلام، أحمد محمود محمد، " دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 35، العدد 1، مارس 2021، ص ص. 135-160.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Akerlof, G., " The Market for " Lemons": Quality Uncertainty and The Market Mechanism", **The Quarterly Journal of Economics**, Vol. 84, Iss. 3, August 1970, PP. 488 – 500.

Ali, A. and Abdelfettah, B., " An Essay to Analyze Information Asymmetry: Originality and Ways to Reducing the Level of Information Asymmetry ", **International Academic Journal of Accounting and Financial Management**, Vol. 1, Iss. 2, 2014, PP. 10 – 17.

Amiram, D., Landsman, W., Owens, E. and Stubben, S., " How are analysts' forecasts affected by High Uncertainty ", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 45, Iss. 3 – 4, March 2018, PP. 295 – 318.

Anria, S. & Zyl, V., " Sustainability and Integrated Reporting in the South African Corporate Sector", **International Business and Economics Research Journal**, Vol. 12, Iss. 8, August 2013.

Ataullah, A., Davidson, I., Le, H. and Wood, G., " Corporate Diversification, Information Asymmetry and Insider Trading", **British Journal of Management**, Vol. 25, 2014, PP. 228 – 251.

Bahmani, D., " The Relation between Disclosure Quality and Information Asymmetry: Empirical Evidence from Iran ", **International Journal of Financial Research**, Vol. 5, Iss. 2, 2014, PP. 110 – 114.

Balago, G., " A Conceptual Review of Agency Models of Performance and Evaluation", **International Journal of Finance and Accounting**, Vol. 3, Iss. 4, 2014, PP. 244-252.

Ballesteros, B., Ferrero, J. and Sánchez, I., Mitigating Information Asymmetry Through Sustainability Assurance: The Role if Accountants and

Levels of Assurance, **International Business Review**, Vol. 26, 2017, PP. 1141- 1156.

Basiddiq, H. and Hussainey, K., " Does Asymmetric Information Drive UK Dividends Propensity?", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 13, Iss. 3, 2012, PP. 284 – 297.

Bernardi, C., and Stark, A., Environmental, Social and Governance Disclosure, Integrated Reporting, and the Accuracy of Analyst Forecasts, **The British Accounting Review Journal**, Vol. 50, Iss. 1, 2018, PP. 16-31.

Birjandi, H., Hakemi, B. & Sadeghi, M., " The Study effect agency theory and signaling theory on the level of voluntary disclosure of listed companies in Tehran stock exchange", **Research Journal of Tehran Finance and Accounting**, Vol. 6, Iss. 1, 2015, PP. 174-183.

BRLF, " The Perspectives of Australian Stakeholders on the Business Case for Integrated Reporting", **Discussion paper**, April 2011, Available at: http://www.Ske.org.au.

Brown, S., Hillegeist, S. and Lo, K., " Conference Calls and Information Asymmetry", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 37, Iss. 3, September 2004, PP. 343 – 366.

Busco, C., Frigo, M., Quattrone, P. & Riccaboni, A.," Redefining Corporate Accountability through Integrated Reporting", **Strategic Finance**, August 2013, PP. 33-41.

Chang, J. and Sun, H., " Crossed – Listed Foreign Firms' earnings informativeness, earnings management and disclosures of corporate governance information under SOX", **The International Journal of Accounting**, Vol. 44, Iss. 1, March 2009, PP. 1 - 32.

Cormier, D., Houle, S. and Ledoux, M., " The incidence of earnings management on information asymmetry in an uncertain environment: some Canadian evidence", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 22, Iss. 1, 2013, PP. 26-38.

Dai, Y., Kong, D. and Wang, L., Information Asymmetry – Mutual Funds and Earnings Management: Evidence from China, **China Journal of Accounting Research**, Vol. 6, Iss. 3, 2013, pp. 187- 209.

Diamond, D. and Verrecchia, R., " Disclosure Liquidity and the Cost of Capital ", **the Journal of Finance**, Vol. 46, Iss. 4, September 1991, PP. 1325 – 1359.

Dumitru, M., Glăvan, M., Gorgan, C. & Dumitru, V., " International Integrated Reporting Framework: A Case Study in The Software Industry", **Annales Universities Apuleius Series Oeconomica**, Vol. 15, Iss. 1, 2013, PP. 24-39.

Eccles, R., Michael, P., Krzus, M. & Rogers, R. & Serafeim, G., " The Need for Sector-Specific Materiality and Sustainability Reporting Standards", **Journal of Applied Corporate Finance**, Vol. 24, Iss. 2, Spring 2012, PP. 65-73.

Elayan, F., Li, J. and Meyer, T., " Accounting Irregularities, Management Compensation Structure and Information Asymmetry ", **Accounting and Finance Journal**, Vol. 48, Iss. 5, 2008, PP. 741 – 760.

Fama, E., " Agency Problems and the Theory of the Firm", **Journal of Political Economy**, Vol. 88, Iss. 2, April 1980, PP. 288 – 307.

Fu, R., Kraft, A. and Zhang, H., " Financial Reporting Frequency, Information Asymmetry, and the Cost of Equity", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 54, 2012, PP. 132 – 149.

García-Sánchez, I., Rodŕguez-Ariza, L. & Fŕias-Aceituno, J., " The Cultural System and Integrated Reporting", **International Business Review**, Vol. 22, Iss. 10, 2013, PP. 828-838.

Giannetti, M., " Serial CEO Incentives and the Structure of Managerial Contracts", **Journal of Financial Intermediation**, Vol. 20, Iss. 4, 2011, PP. 633 – 662.

Giraldo, M., " Essays on Information Asymmetry and Agents Behavior in the Financial Sector ", **Unpublished Ph.D.**, University of Florida, 2010.

Global Reporting Initiative (GRI), " G4 Sustainability Reporting Guidelines – Implementation Manual ", 2013, available at https://respect.international/wp-content/uploads/2017/10/G4-Sustainability-Reporting-Guidelines-Implementation-Manual-GRI-2013.pdf

Haji, A. & Hossain, D., " Exploring the implications of integrated reporting on organizational reporting practice: Evidence from highly regarded integrated reporters", **Qualitative Research in Accounting and Management**, Vol. 13, Iss. 4, 2016, PP. 415-444.

Hoque, M., " Why Company Should Adopt Integrated Reporting", **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 7, Iss. 1, January 2017, PP. 241-248.

Hu, B, Hwang, J. and Jiang, C., " The Impact of Earnings Guidance Cessation on Information Asymmetry ", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 41, Iss. 1-2, January/February 2014, PP. 73 – 99.

International Integrated Reporting Council (IIRC), " The International (IR) Framework", 2013, Available at: http://theiirc.org/wcontent/uploads/2011/og/IR

International Integrated Reporting Council (IIRC), " Towards Integrated Reporting – Communicating Value in the 21st Century", 2011, Available at: https://integratedreporting.org/wp-content/uploads/2011/09/IR-Discussion-Paper-2011_spreads.pdf.

Korkeamäki, T., Pöyry, S. and Suo, M., " Credit Ratings and Information Asymmetry on the Chinese Syndicated Loan Market", **China Economic Review**, Vol. 31, 2014, PP. 1 – 16.

KPMG, " Integrated Reporting Performance insight through better Business Reporting", 2011, Available at: www.kpmg.com.

Larsson, J. & Ringholm, L., " Governance Disclosures According to IIRC's Integrated Reporting Framework-Are Annual Reports of Swedish Listed Companies in Line with the Framework", **Master Thesis**, University of Gothenburg, School of Economics, Business and Law, Sweden, 2014.

Latridis, G., " Accounting Disclosures, Accounting Quality and Conditional and Unconditional Conservatism ", **International Review of Financial Analysis**, Vol. 20, Iss. 2, 2011, PP. 88 – 102.

Lerman, A., " Individual Investors ' Attention to Accounting Information: Message Board Discussions ", **Journal of Applied Corporate Finance**, Vol. 21, Iss. 2, 2010, PP. 110 – 118.

Lev, B. & Gu, F., " The End of Accounting and The Path Forward for Investors and Managers", John Wiley & Sons.Inc., Hoboken, New Jersey, June 2016.

Lipunga, A., " Integrated Reporting in Developing Countries: Evidence from Malawi", **Journal of Management Research**, Vol. 7, Iss. 3, June 2015, PP. 130-156.

Lu, C., Chen, T., Liao, H., " Information Uncertainty Information Asymmetry and Corporate Bond Yield Spreads", **Journal of Banking and Finance**, Vol. 34, Iss. 9, September 2010, PP. 2265 – 2279.

Martinez, C., Does the Level of Alignment with the Integrated Reporting Framework Reduce Information Asymmetry?, 2015, PP. 1- 23, Available at https://papers.ssrn.com/sol3/papers cfm?abstract _id= 2684784.

Melegy, M. & Alain, A., " Measuring the effect of disclosure quality of integrated business reporting on the predictive power of accounting information and firm value", **Management Science Letters**, Vol. 10, Iss. 6, 2020, PP. 1377-1388.

Needles, B., Frigo, M., Powers, M. & Shigaev, A., "Integrated Reporting and Sustainability reporting: An exploratory study of high performance companies", **Studies in Managerial and Financial Accounting**, Vol. 31, June 2016, PP. 41-81.

Omran, M. & Ramdhony, D., " Theoretical Perspectives on Corporate Social Responsibility Disclosure: A Critical Review", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 5, Iss. 2, 2015, PP. 38-54.

Owen, G., "Integrated Reporting: A Review of Developments and their Implications for the Accounting Curriculum", **Accounting Education**, Vol. 22, Iss. 4, 2013, PP. 340-356.

Paproki, C., Stone, M., " Is the Quality of Critical Accounting Policy Disclosures Lower for Companies with High Information Asymmetry? ", **SSRN Papers Series**, September 2004,

Pavlopoulos, A., Magnis, C. & Latridis, G., "Integrated reporting: Is it the last piece of the accounting disclosure puzzle?", **Journal of Multinational Financial Management**, Vol. 41, 2017, PP. 23-46.

Pozzoli, M. and Gesuele, B., The Quality of Integrated Reporting in the Public Utilities Sector: First Empirical Impressions, **International Journal of Business Research and Development**, Vol. 5, Iss. 1, 2016.

Reuter, M. & Messner, M., "Lobbying on the integrated reporting framework –Analysis of comment letters to the 2011 discussion paper of the IIRC", **Accounting**, **Auditing & Accountability Journal**, Vol. 28, Iss. 3, 2015, PP. 365-402.

Rezaee, Z., " Corporate Sustainability Theoretical and Integrated Strategic Imperative and Pragmatic Approach", **The Journal of Business Inquiry**, Vol. 16, Iss. 1(Special Issue), 2017, PP. 60 – 87.

Robertson, F. & Samy, M., "Factors affecting the diffusion of integrated reporting–a UK FTSE 100 perspective", **Sustainability Accounting**, **Management and Policy Journal**, Vol. 6, Iss. 2, 2015, PP. 190-223.

Roszkowska-Menkes, " Integrated Reporting: State of the Art and Future Perspectives", as in, Aluchna, M. & Idown, S. (editors), Responsible Corporate Governance towards Sustainability and Effective Governance Structures, **Springer International Publishing AG**, 2017, PP. 223-246.

Ruiz-Lozano, M. & Tirado-Valencia, P., " Do industrial companies respond to the guiding principles of the integrated reporting framework? A preliminary study on the first companies joined to the initiative",

Revista de contabilidad–spanish Accounting Review, Vol. 12, Iss. 2, 2016. PP. 252-260.

Samet, M. & Jarboui, A., " How does corporate social responsibility contribute to investment efficiency? ", **Journal of Multinational Financial Management**, Vol. 40, 2017, PP. 33-46.

Steyn, M., " Organizational benefits and implementation challenges of mandatory integrated reporting- perspectives of senior executives at south African listed companies", **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, Vol. 5, Iss. 4, 2014, PP. 476-503.

Velte, P. & Stawinoga, M., " Integrated Reporting: The Current State of empirical research, limitations and future research implications", **Journal of Management Control**, Vol. 28, Iss. 3, 2017, PP. 275-320.

Vogt, M., Hein, N., Silva da Rosa, F. & Degenhart, L., " Relationship between determinant factors of disclosure of information on environmental impacts of Brazilian companies", **Estudios Genrenciales**, Vol. 33, Iss. 142, 017, PP. 24-38.

Voinea, M. and Dimitriu, O., " Manipulating User Behavior Through Accounting Information ", **Procedia Economics and Finance**, Vol, 15, 2014, PP. 886 – 893.

Warzynski, F., " Managerial Change, Competition, and Privatization in UKraine ", **Journal of Comparative Economics**, Vol. 31, Iss. 2, June 2003, PP. 297 – 314.

Watrin, C. and Ullmann, R., " Improving Earnings Quality: The Effect of Reporting Incentives and Accounting Standards ", **Advances in**

Accounting Incorporating Advances in International Accounting, Vol. 28, Iss. 1, June 2012, PP. 179 – 188.

Watson, I., " Decomposing the Gender Pay Gap in the Australian Managerial Labor Market ", **Australian Journal of Labor Economics**, Vol. 13, Iss. 1, April 2010, PP. 49 – 79.